" بكل بساطة أريد للغد أن يكون أفضل من اليوم، أريد لوطني فلسطين أن يصبح وطناً لا سجناً مستقلاً سيداً أسوة بكل شعوب العالم"

فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله

" إستراتيجية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان"

(إستراتيجية تعزيز الصمود والبقاء)

2017–2022

إن تصعيد الاحتلال الإسرائيلي مستمر ضد الوجود الفلسطيني ويمارس بطريقة منهجية هادفه الى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين لا سيما ما يمارس بحق أبناء هذا الوطن في المناطق المصنفة (ج) بما ضمنها التجمعات البدوية ، بالإضافة الى سياسات التهجير القسري بحق سكان هذه التجمعات، والإستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية لصالح المشروع الإستعماري الإحتلالي، عبر وسائل وإجراءات إحتلالية متعدده تشمل شل الحياة في التجمعات والقرى والبلدات الفلسطينية، ومصادرة كل مصادر الحياه ، ومنع البناء والتطوير والتنمية، بما فيها منع وصول الخدمات الأساسية ومشاريع البنى التحتية والمدارس والمرافق الحيوية الأخرى، والترهيب، بالإضافة الى إطلاق العنان لمجموعات المستوطنين المنفلتة لممارسة كافة أشكال الإعتداء والتخريب على الممتلكات وعلى الإنسان الفلسطيني ليشمل الإعتداء على كافة مصادر العيش والتنمية والبقاء للتجمعات الفلسطينية .

إن أبناء فلسطين لن يقبلوا بنكبة جديدة وسيبقون يمثلون "طابو الأرض الفلسطينية وهويتها المتجذرة في كافة التجمعات والمواقع وفي البادية الفلسطينية" ولن يرحلوا وسيبقون صامدين على أرضهم، برغم التضييق والحصار والتنكيل، سنستمر بالنضال حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

قائمة المحتويات

كلمة رئيس الهيئة: 5

الفصل الأول: منهجية مراجعة وتحديث الخطة الإستراتيجية للهيئة. 7

1 : إستراتيجية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان 2017- 2022 8

1.1 أنشطة مراجعة وتطوير الخطة الإستراتيجة لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان. 10

1.2 الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي 2018–2019 للمنطقة المسماة (ج). 11

1.3 تحليل الوضع والسياق العام. 12

1.4 الشرعية والقرارات الدولية والقانون الدولي الإنساني. 26

1.5 تعزيز صمود المواطنين كمحور وطني عبر قطاعي Resilience. 34

الفصل الثاني: بنية الخطة الإستراتيجية 38

1. مهام ورؤية ورسالة الهيئة. 39

2. التطور المؤسساتي للهيئة وتوسيع نطاق الإختصاص (Mandate). 40

3. البرامج الأساسية والأهداف الإستراتيجية. 43

4. التوجهات والسمات العامة التي تحكم الخطة 46

5. التدخلات 50

6. الأنشطة الرئيسية 52

الفصل الثالث : الإطار الاستشـــرافي للخطة 64

1. المتابعة والتقييم 65

2. السياسات العامة التي تحكم الخطة: 67

3. تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT: 71

كلمة رئيس الهيئة:

إن معاناة الشعب الفلسطيني بشكل عام وظروفة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية الصعبة وواقعه المرير ليست نتاج لظروف طبيعية وموضوعية مرتبطة بالوضع الاقتصادي أو قصور بالإبداع والإنتاجية والعطاء، أو بسبب شح الموارد الاقتصادية والمالية والطبيعية والبشرية التي تمكنه من التقدم وتحقيق الرخاء والازدهار لأبناء الوطن والأجيال المستقبلية، انما هي ناجمة بالأساس عن وجود الاحتلال وما يمارسه من قتل وتدمير وتشريد وظلم ومصادرة لآمال وطموحات هذا الشعب وسرقة مقدراته وموارده، وإجهاض كل محاولات التنمية والازدهار والنهوض لهذا الشعب الذي يستحق كل الحياة على أرضه وربوعه المسلوبة.

وإن كان الشعب الفلسطيني بكليته يعاني من وجود هذا الاحتلال، إلا أن هناك خصوصية من المعاناه تمتاز بها التجمعات والقرى والبلدات الواقعة في الأرياف الفلسطينية وفي المناطق المصنفة "ج" والتجمعات البدوية التي يعتاش أهلها بالأساس على حقيقة التصاقهم بالأرض التي تشكل لهم الملاذ والملجأ.إن عقيدة الاحتلال وهي تقوم على مبدأ الاستحواذ والإحلال القسري بحيث لا تقيم وزناً لحياة بني البشر من غير أبناء جلدته، ولا يعترف بشيء اسمه حقوق إنسان أو مواثيق دولية أو شرعية دولية، بحيث يمارس وبشكل يومي التنكيل والطرد والتهجير بحق العديد من أبناء شعبنا، تحقيقاً لرغباته في سرقة الأرض والهوية الفلسطينية، فإن **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان** ستعمل ما بوسعها مع الشركاء الوطنيين لتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في وجة المخططات الإسرائيلية الاستيطانية، وستعمل مع **اللجنه الوطنية الخاصة** بتطوير الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الصمود، على تعزيز **صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المهددة وفي**

التجمعات الفلسطينية والبدوية -بصفتهم "طابو الأرض الفلسطينية" غير القابل للإلغاء- من خلال تقديم الدعم والمؤازرة لهذه التجمعات من أجل تعزيز صمودها على البقاء في منظومة "صراع البقاء" التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على جُل الشعب الفلسطيني، لا سيما ما تشهده التجمعات البدوية في محيط القدس وأريحا والأغوار وباقي الربوع البدوية والتجمعات الفسطينية المنتشرة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن تعزيز صمود وبقاء المواطنين، يتطلب جهداً وطنياً صادقاً، من خلال وضع خطة إستراتيجية وطنية تسعى لتوفير الحد الأدنى والأساسي من مقومات الصمود والخدمات الأساسية والحياه الكريمة للمواطنين في التجمعات المهددة من قبل الاحتلال وقطعان المستوطنين، كتوفير المياه والكهرباء والتعليم والصحة، وتحسين شروط السكن ومواجهة إجراءات الهدم والترحيل، والمساهمة في تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، ومنح مزايا حقيقية ومباشرة للتجمعات المهددة.

م : وليد عساف

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

الفصل الأول

منهجية مراجعة وتحديث الخطة الإستراتيجية للهيئة2017-

2022 " مشاركة واسعة وتنشيط لجميع الفاعلين"

1. إستراتيجية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان 2017- 2022

1.1 أنشطة مراجعة وتطوير الخطة الإستراتيجة لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان.

1.2 الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي 2018–2019 للمنطقة المسماة (ج).

1.3 تحليل الوضع والسياق العام.

1.4 الشرعية والقرارات الدولية والقانون الدولي الإنساني.

1.5 تعزيز صمود المواطنين كمحور وطني عبر قطاعي **Resilience**.

1 : إستراتيجية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان 2017- 2022

بدأت الحكومة الفلسطينية بعملية التخطيط الاستراتيجي القطاعي منذ بداية العام 2016 جنباً الى جنب مع اعداد الموازنة متوسطة المدى ،2017-2019 وذلك وفقاً لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع اعدادالموازنة متوسطة المدى، تقوم المنهجية المقرة على مجموعة من الأسس والسياسات الناظمة لعملية اعداد الاستراتيجياتالقطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة والموازنات متوسطة المدى، أهمها ما يلي:

- رفع فترة التخطيط الاستراتيجي القطاعي من 3سنوات الى 6سنوات، بمعنى من – 2022 2017 ويتم اعداد الموازنة متوسطة المدى كل ثلاث سنوات، للأعوام 2017-2019 و 2020-2022.
- ترتكز الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية **بما فيها الخطة الإستراتيجية للهيئة** على **أجندة السياسات الوطنية** والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي للأهداف الاستراتيجية القطاعية، وكذلك تم ربط **الخطة الإستراتيجية للهيئة** مع **خطة دعم الصمود والتنمية- الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" 2018-2019**، والتي تم إعدادها مؤخرا **برعاية مكتب دولة رئيس الوزراء**.
- يحكم عملية التخطيط الاستراتيجي دليل عمل موحد صادر عن وزارة المالية والتخطيط.

أهداف عملية التخطيط الاستراتيجي من منظور هيئة مقاومة الجدار والإستيطان

حددت **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان** مجموعة من الأهداف التي سعت الى تحقيقها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تصب في مجابهة مشروع التوسع الإستيطاني وتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهددة، بما فيها المناطق المستهدفة من قبل المشروع الإستيطاني ومخططات الترحيل القسري للتجمعات الفلسطيني لا سيما التجمعات البدوية، علما ان مجابهة

المشروع الإستيطاني **وتعزيز صمود وبقاء المواطنين في قراهم وتجمعاتهم وعلى أراضيهم وممتلكاتهم** يتقاطع بالضرورة مع عمل مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية وتحتاج الى **تنسيق الجهود وتكامل الأدوار** بين كافة المؤسسات والوزارات القطاعية، والمشاركة في **وضع الإستراتيجيات والخطط التنفيذية وتخصيص الموارد** من أجل التوافق على أولويات العمل على المدى البعيد والمتوسط **في المناطق المهددة من قبل الإستيطان والجدار** بين جميع الشركاء، وبشكل محدد تم إقتراح **التوجهات الإستراتيجية** التالية من قبل **هيئة مقتاومة الجدار والإستيطان** لتكون أرضية للعمل المشترك على الصعيد الوطني:

- ✓ ضرورة توافق جميع الشركاء الأساسيين في الوزارات والقطاعات المختلفة على القضايا ذات الأولوية لمجابهة المشروع الإستيطاني الإحتلالي وتعزيز صمود المواطنين وبقائهم على أرضهم.
- ✓ ضرورة ايجاد آلية متابعة وتنسيق بين الشركاء حول التدخلات الإستراتيجية ومحاور العمل التي سيتم العمل عليها في إطار خطط العمل 2017-2022، وايضا التدخلات التي تطرق اليها الإطار الإستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج"، والتي تم إعدادها مؤخرا **برعاية مكتب دولة رئيس الوزراء.**
- ✓ بناء قدرات كادر **الهيئة** ورفع القدرات الفنية واللوجستية لتمكين الهيئة من القيام بمسؤولياتها الكبيرة في هذا المجال.
- ✓ تعزيز جهود الحشد والمناصرة والإعلام محليا ودوليا من أجل مجابهة المشاريع الإستيطانية والسياسات الإحتلالية الهادفة الى سرقة الأرض الفلسطينية والموارد الطبيعية بما فيها سياسات التهويد والترحيل القسري وسياسات خلق بيئة قسرية طاردة للتجمعات الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

1.1 أنشطة مراجعة وتطوير الخطة الإستراتيجة لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان

- ✓ بدأت عملية مراجعة وتحديث خطة هيئة مقاومة الجدار والإستيطان في بداية شهر نيسان 2018 من خلال مراجعة وثيقة الإستراتيجية السابقة، وبالإستناد ايضاً الى تقارير الإنتهاكات وتقارير الإنجاز الصادرة عن الهيئة عن الفترة السابقة، ومراجعة وتحليل السياق العام والتطورات الميدانية المتعلقة بالإستيطان والجدار والإنتهاكات المصاحبة.
- ✓ شكلت نتائج عملية المراجعة مرجعاً اساسياً لمنهجيةمراجعة وتحديث الاستراتيجية، وتحديد المحاور الإستراتيجة ونتائج الاستراتيجية 2017-2022.
- ✓ تم تشكيل فريق تخطيط داخلي من وحدة التخطيط الإستراتيجي في الهيئة للعمل مع الإدارات والوحدات التابعة للهيئة من أجل مراجعة وتحديث الإستراتيجية.
- ✓ تم مخاطبة بعض الوزارات والمؤسسات الوطنية الشريكة والتي يتقاطع عملها مع عمل هيئة مقاومة لجدار والإستيطان، لا سيما في مجال تعزيز صمود المواطنين في المنطقة المسماة "ج"، من أجل تسمية ممثليهم للمشاركة في عملية تحديث وتطوير الخطة الإستراتيجية للهيئة لضمان تطويرها على أسس تشاركية.
- ✓ تم عقد ورش عمل داخلية مع الإدارات والوحدات المختلفة في لهيئة بما فيها المكاتب الفرعية للهيئة لغرض تحديث التوجهات الإستراتيجية لعمل هيئة مقاومة الجدار والإستيطان.
- ✓ تم عقد ورش عمل مع ممثلي الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية خلال عملية التطوير والتحديث لضمان الحصول على تغذية راجعة وضمان التنسيق والتعاون مع هذه الوزارات خلال تنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية.
- ✓ تم عقد ورشة عمل مع المؤسسات الدولية وممثلي الدول المانحة لعرض الإستراتيجة المحدثة لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان وللتعريف بنطاق إختصاص الهيئة لهذه المؤسسات.

1.2 الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي 2018–2019 للمنطقة المسماة (ج)

يعتبر الإطار الإستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" 2018–2019 "دعم الصمود والتنمية"، والذي تم تطويره مؤخرا برعاية مكتب دولة رئيس الوزراء، بمثابة إطار وطني عبر قطاعي بخصوص إستهداف المنطقة المسماة "ج"، من خلال وضع التدخلات القطاعية وتنسيق الجهود ما بين الوزارات المختلفة من أجل تنفيذ رؤية هذا لإطار الإستراتيجي الذي يهدف الى خلق واقع تنموي في المنطقة المسماة "ج" وتعزيز صمود المواطنين وبقائهم على الأرض الفلسطينية في وجة سياسات الإحتلال ومشاريعة الإستيطانية.

يأتي تطوير هذا الإطار في سياق عزم الحكومة ل...

- تعزيز صمود التجمعات السكانية والمواطنين.
- مواجهة سياسات وإجراءات الإستعمار الإسرائيلي الممنهجة.
- مواجهة إجراءات الإحتلال بخصوص السيطرة على الموارد الطبيعية وسرقة مقدرات الشعب الفلسطيني.
- مجابهة مصادرة الممتلكات والتوسع الإستيطاني وجدار الفصل العنصري.
- تعزيز فرص التنمية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية.
- تعزيز فرص إستغلال الأرض للإستعمالات الإقتصادية والديمغرافية.

في إطار الأولويات والسياسات الوطنية العامة التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية" والاستراتيجيات القطاعية المختلفة للأعوام 2017–2022، فان المحاور الرئيسية لهذا الإطار الإستراتيجي ترتكز على ثلاث محاور رئيسية:

1. **الطريق نحو الاستقلال.**
2. **الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة.**
3. **التنمية المستدامة.**

ان أهمية هذا الإطار يكمن في وضع القضايا والتحديات التنموية والأوليات الوطنية والقطاعية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" في إطار موحد، ويسعى الى تنظيم العمل على تنفيذ السياسات والتدخلات الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" ومع كافة الشركاء، ووضع خطة تنفيذية للتدخلات في هذه المنطقة، وذلك لضمان واقعية هذه التدخلات وتناغمها والعمل على متابعة تنفيذها.

تستند الخطة الإستراتيجية لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان الى المحاور الإستراتيجية "للإطار الإستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" 2018-2019 ضمن المحاور الرئيسية لهذا الإطار وفي سياق الأولويات والسياسات الوطنية العامة التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية" الثلاث آنفة لذكر.

1.3 تحليل الوضع والسياق العام

لازالت فلسطين البلد الوحيد على وجه الأرض الذي لا يزال يرزح تحت الاحتلال التقليدي منذ عقود. هذا الواقع يحرم الشعب الفلسطيني من حقه الاصيل من تقرير المصير في دولة مستقلة وذات قدرات وسيادة، ويحرمه بشكل كلي من حقه في التنمية من خلال سلبه القدرة على صنع مستقله السياسي والمؤسسي، وعلى صياغة سياساته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في حين يتجاوز هذا الاحتلال صيغته الإحلالية الكلاسيكية، إلى شكل إحلالي مستمر في إنتاج وإعادة إنتاج نفسه من خلال أدواته الاستعمارية المتمثلة بالاستعمار المتواصل والسيطرة على الأرض.
لقد أدت هذه الأشكال الإحلالية إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حريته ومصادرة أرضه ومصادره الطبيعية، بالإضافة إلى فرض الكثير من القيود والمعوقات التي ضيّقت من خيارات تقدمه. وأدت سياسة الاحتلال إلى إدامة إفقار فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني لاسيما في المناطق المصنفة جيم، وذلك من خلال مصادرة الأرض الفلسطينية، وتوظيفها لصالح مستعمراته التي اقامها على الأرض الفلسطينية في مخالفة للقانون الدولي، وإعاقة حركة السكان والبضائع، وشرذمة جغرافية للأرض الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من موارده. كما أنها ساهمت في

انكشاف المجتمع بأكمله في ظل غياب الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي طوال ما يزيد عن قرن من الزمن.

وأبرزت تقارير المؤسسات الدولية أثر إجراءات الاحتلال في تدهور مؤشرات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد أرجع البنك الدولي تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل رئيس، إلى استمرار إسرائيل بفرض القيود على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدعم الخارجي.[1] هذا ان صح وصف النشاط الاقتصادي الفلسطيني بأنه اقتصاد وطني بالمعنى الحقيقي، اذ هو يفتقد الى مكونات جوهرية لأي اقتصاد في العالم، بدءا من عدم وجود عملة مستقلة، وعدم وجود حدود معترف بها دوليا للدولة، وتجزئة المجال الجغرافي للدولة، وعدم القدرة على جمع العائدات الجمركية...الخ.

حسب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل احتفظت اسرائيل بالسيطرة الكاملة على المنطقة المسماة "ج"، بينما تمتعت السلطة الوطنية الفلسطينية بسيطرة جزئية على المناطق المسماة "ألف" و "ب". وتشكل المناطق المسماة "ج" حوالي 61% من الأرض الفلسطينية[2]، وهي المخزون الاقتصادي والتنموي الإستراتيجي للدولة الفلسطينية ولمواطنيها. ففيها معظم الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة الأغوار والتي تعتبر سلة غذاء فلسطين، وهي غنية بالموارد الطبيعية، والأملاح المعدنية من البحر الميت، والحجر، وفيها مصادر المياه

1World Bank (2017) read more:
Unlocking the trade potential of the Palestinian economy : immediate measures and a long-term vision to improve Palestinian trade and economic outcomes (English)

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، للمزيد، اقرأ هنا:
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178

الرئيسية السطحية (نهر الأردن) والجوفية، والمواقع الأثرية والجمالية، وهي ضرورية للتمدد العمراني، وإنشاء الإسكانات، وتطوير البنية التحتية، وتشييد المناطق الصناعية وغيرها. وقد أكد البنك الدولي أن هذه المنطقة تُعد "مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً". وخلص إلى نتيجة بأن "الاقتصاد الفلسطيني يخسر نحو 3.4 مليار دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق"، وهو ما يشكل حوالي ثلث الناتج المحلي الفلسطيني. وتشير التقديرات إلى أن تحرير النشاط الاقتصادي في هذه المناطق يمكن أن يضيف نحو 40% إلى إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني علىالمدى القريب.[3]

ورقة حقائق سريعة عن المنطقة المسماة "ج" في الضفة الغربية

- تحتفظ إسرائيل بصورة كاملة بالسيطرة على إنفاذ القانون والتخطيط والبناء فيها.
- يعيش فيها حوالي 150,000 فلسطيني في 250 قرية وتجمع سكاني.
- يبلغ عدد المستعمرين الإسرائيلين نحو 652,000 مستعمر إسرائيلي في حوالي **175**مستعمرة وما يقرب من **119** بؤرة استعمارية، وذلك خلافا للقانون الدولي. وتزيد مساحة المناطق البلدية الخاصّة بالمستعمرات (المنطقة المتاحة لتوسعها) تسع مرات عن مساحة المناطق المقام عليها البناء حاليا.

- يعيش 5,000 فلسطيني في 38 مجمّعا تقع جزئيا في المنطقة المسماة " ج"، وأعلن أنها ''مناطق إطلاق نار'' لأغراض التدريب العسكري، مما زاد انكشاف السكان على المخاطر وتعرضهم لخطر التهجير.

[3]البنك الدولي (2013). الضفة الغربية وقطاع غزة: المنطقة "ج" ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني:
http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_summary_area_C_sept13_final.pdf

- هدم الاحتلال 510 مبنى فلسطيني في المنطقة ج خلال عام 2017، من بينها 165 مبنى سكنيا بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، مما أدى إلى تهجير 1200 شخصا أكثر من نصفهم أطفال ونساء.
- لا يتصل ما يزيد عن 70% من المجمّعات السكنية الواقعة برمتها أو معظمها في المنطقة السماة "ج " بشبكة مياه وتعتمد علىالمياه المنقولة بالصهاريج بتكاليف باهظة. وينخفض استهلاك المياه في هذه المنطقة إلى 21 لتر للفرد يوميا، أي خمسالكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية.
- يعاني 24% من السكان الفلسطينيين في المنطقة المسماة "ج" من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ17% في باقي الضفةالغربية.

*كانون ثاني 2017

وزاد عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية من معاناة الفلسطينيين المقدسيين وفي باقي الضفة الغربية، وأعاق التواصل الاجتماعي، والنشاط الإقتصادي، في كلا المنطقتين. وتسبب في حرمان دولة فلسطين من تقديم الخدمات لمواطنيها في القدس. ويتبع الاحتلال الإسرائيلي تهويد القدس وطمس هويتها العربية الفلسطينية. وأحكم الاحتلال حصارها وعزلها جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن عمقها العربي الفلسطيني، وذلك من خلال جدار الضم والتوسع، والقوانين ذات الطابع العنصري الموجه ضد الفلسطينيين، وسياسة التهجير وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وبناء المستعمرات اليهودية في مخالفة للقانون الدولي.

لمحة عن سياسات تهويد القدس:
– سيطر الاحتلال على معظم أراضي القدس وخصصها لخدمة مستعمريه، وأبقى على 13% فقط من الأراضي لخدمة مواطني القدس والبالغ عددهم 304 ألف مواطن. – زرع الاحتلال 200 الف مستعمر في القدس بشكل مخالف للقانون الدولي. – هدم المنازل: هدم 3400 منزل للمواطنين الفلسطينيين منذ العام 1967، وفرض قيود على ترخيص المباني الفلسطينية، ويوضع سقف لعدد الرخص الممنوحة (3 رخص شهريا – سحب هوية 14500 مواطن من القدس (منعهم من حق الاقامة في القدس) منذ العام 1967 وحتى 2015، وأثر ذلك سلبا على 20% من الأسر الفلسطينية في القدس. – عزل جدار الضم والتوسع الذي بنته اسرائيل حول القدس 99 ألف مواطن فلسطيني من سكان القدس عن مركز المدينة، وهم مضطرون التنقل عبر حواجز مكتظة، وخاضعة لإجراءات تفتيش طويلة، لقضاء احتياجاتهم. – نسبة الفقر بين الفلسطينيين المقدسيين 79%. وتسيطر اسرائيل على التعليم في القدس وتسعى إلى أسرلته.

خلق استمرار الفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الحصار المشدد على القطاع، أزمة انسانية في قطاع غزة، وأعاق الاستفادة من موارد المنطقتين في تعزيز الانجازات التنموية في دولة فلسطين، وأعاق التكامل في العمل التنموي بينهما. ويشكل سكان قطاع غزة ثلث الفلسطينيين في دولة فلسطين، والكثافة السكانية فيه مرتفة، وتبلغ 4661 فرد لكل كيلو متر مربع، وهي من أكثر مناطق العالم ازدحاما. ويشكل اللاجئون 80% من إجمالي سكان القطاع، وهم الذين شردوا من ديارهم عام 1948، وما زالوا ينتظرون عودتهم إلى ديارهم وأملاكهم. وترتفع بين سكان قطاع غزة نسبة صغار السن (43.4%)، ويشكل الشباب (في عمر 15–29) نحو 30% من مجموع السكان[4].

[4] الاقتصادي الفلسطيني، اقرأ المزيد:
http://www.aliqtisadi.ps/ar_category.php?pid=4779

لمحة عن قطاع غزة

– فرض الاحتلال الاسرائيلي حصاراً مشدداً على قطاع غزة منذ العام 2007، وقتل الاحتلال منذ ذلك الحين أكثر من 6000 فلسطيني في قطاع غزة، ربعهم من الأطفال والنساء، وهجر ما يقرب على خمسة وعشرين ألف شخص دمر الاحتلال منازلهم، وما زالوا عاجزين عن اعادة بناءها.

– على الرغم من بعض ملامح النمو الاقتصادي في قطاع غزة، إلا أنه ما زال أسوأ مما كان عليه نهاية التسعينيات. وبلغت نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 1803دولار أمريكي خلال العام 2017، ويمثل ذلك تراجعا مقارنة مع العام الماضيإذ بلغت 1860 دولارا في 2016.

– ولا تزال معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة عند مستوى 27% في عام 2017: بواقع 44% في قطاع غزة و 18% في الضفة الغربية. وفي عام 2017، كان هناك 41% فقط من الشريحة العمرية من 15 – 29 سنة نشطين في سوق العمل، مما يعكس صورة تشاؤمية بشدة لآفاق التشغيل. ورغم تدني معدل المشاركة، فقد وصلت نسبة البطالة في هذه الفئة من السكان إلى 60% في غزة. وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين الرجال والنساء في مشاركة القوى العاملة، إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور 71% في عام 2017، بينما وصلت معدلات مشاركة المرأة في الفترة الأخيرة إلى 19%. (البنك الدولي)

– بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم في قطاع غزة، إلا أن الارتقاء بنوعية التعليم يشكل تحديا كبيرا. ويعاني القطاع من نقص شديد في الغرف التدريسية، حيث تعمل 76.4% من المدارس الحكومية و86% من مدارس الأنروا بنظام الفترتين، مدرسة صباحية وأخرى مسائية.

– يواجه السكان انقطاع منتظم في التيار الكهربائي يصل إلى 12 ساعة يوميا، وذلك بسبب العجز عن تلبية الطلب على الكهرباء بسبب عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء.

- يعاني القطاع من أزمة مياه خطيرة. ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية الساحلية التي تتعرض للإستنزاف، وهو ما أدى إلى تناقص مستوياتها، وارتفاع ملوحتها إلى مستويات تفوق كثيرا المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وتعتبر 94% من مياه قطاع غزة غير صالحة للشرب دون معالجة. وتشير البيانات إلى أن معدل استخدام الفرد من المياه 60-70 لتر للفرد يوميا حسب الموسم، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العاليمة والبالغ 100 لتر للفرد يوميا.
- يعاني قطاع غزة من مشكلة معالجة مياه الصرف الصحي، حيث يجري ضخ 90 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يؤثر سلبا على الصحة العامة، وعلى صناعة السمك.

لقد أدت الهجمات الاسرائيلية المتتالية على المناطق الفلسطينية منذ العام 2000 وتداعياتها إلى تقويض المنجزات التي تحققت حتى العام 1999، وتسببت في انكماش الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة سيطرة إسرائيل على الأرض ومصادرتها واعادة انتاج استعمالها في مخالفة واضحة للقواعد الناظمة في العالم وارتفعت معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة، وشل عمل مؤسسات السلطة الوطنية، وقد جرى توجيه جزء كبير من العمل التنموي اللاحق إلى مواجهة الآثار المباشرة للاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على المجتمع الفلسطيني. وبقيت المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني أدنى من مستواها عام 1999 حتى العام 2017 (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 أقل بحوالي 3% منها عام 1999).[5]

[5] وزارة الاقتصاد الوطني، الوضع الاقتصادي في فلسطيني، انظر
أيضاً: http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=4&tabid=12&lng=2

لمحمة وتحديثات بخصوص الإجراءات الاستعمارية الإسرائيلية6

- بلغت اعداد المستعمرات والبؤر الاستعمارية في الاراضي الفلسطينية المحتلة اليوم 175 مستعمرة، و 119 بؤرة استعمارية، و 93 موقع عسكري، و50 موقع استعماري (تجمع صناعي، سياحي، خدماتي). وتقدر مساحات البناء الاستعماري بحوالي 63 الف دونم. اما من حيث المساحات الممنوحة للمجالس الاقليمية الخاصة بالمستعمرات فتصل الى 540 الف دونم، في الوقت الذي يقوم فيه المستعمرون بزراعة ما مساحته 105 الاف دونم.
- أما اعداد المستعمرين في الضفة الغربية المحتلة ليوم فتصل الى حوالي **652 الف** مستعمر. وتبلغ نسبة الزيادة السنوية في هذه المستعمرات حوالي 4.5% تاتي غالبيتها من اعداد المستعمرين الجدد الذين يتم استقدامهم للسكن في تلك المستعمرت.
- المخططات الهيكلية المنظمة للتجمعات الفلسطينية: منذ 2011/4/1 وحتى تاريخ 2015/12/31 تم تنظيم وتقديم ما يزيد على 70 مخطط هيكلي للتجمعات الواقعة في المناطق المصنفة (ج) من قبل ممثلي تلك التجمعات، مع ذلك فانه وعلى مدار السنوات الخمس، لم يتم المصادقة بشكل نهائي سوى على ثلاثة منها، في حين طرحت سبعة مخططات اخرى للاعتراض
- عمليات الهدم : بلغ مجموعها خلال العام 2017 ((510) عملية هدم تركز حوالي 50% من عمليات الهدم في محافظة القدس.
- إخطارات الهدم : بلغ مجموعها خلال العام 2017 (521) إخطار، تركز حوالي 54 % منها في محافظتي الخليل والقدس.

[6] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التقارير السنوية لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2015، 2016، 2017

- إخطارات الإخلاء اراضي (10 اخطار): الأوامر التي تصدرها سلطات الاحتلال للمواطنين أو للمنشآت أو حتى المزروعات والتي تقضي بوجوب إبعادهم من أراضيهم بحكم انه سبق الإعلان عنها كمناطق مغلقة أو محميات طبيعية أو أراضي عسكرية أو أراضي دولة
- اراضي الدولة : خلال 2017 تم اعلان 977 دونم من اراضي قرى سنجل،اللبن الشرقية،الساوية،وقريوت كاراضي دولة.
- عزل الاراضي ومنع او اعاقة الوصول اليها : و يتمثل بالاراضي المحيطة بعدد من المستعمرات والتي تقع بين السياج البعيد لكل مستعمرة والسياج الامني حيث تبلغ المساحة المعلنة رسميا 59209 دونم تحيط بـ المستعمرات.
- صفقات تسجيل الاراضي : نقل ملكيات الاراضي لصالح المستعمرين وفيها 5 صفقات تسجيل لصالح شركات اسرائيلية في العام 2017
- وبالنظر إلى السنوات الثلاث الأخيرة فقط، فقد تصاعدت وتيرة الأعمال الاستعمارية والاعتداءات التي نفذتها أذرع الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أكثر من صعيد، والتي كان على رأسها مجموعة من التشريعات والقرارات الحكومية والتي كان أبرزها "قانون تسوية وضع الاستيطان في "يهودا والسامرة"- فبالإضافة لعدم شرعية القانون الذي يسمح بشرعنة وسرقة الأراضي والمباني والمنشأت والبنى التحتية والأراضي الزراعية الفلسطينية الخاصة من قبل المستعمرون الإسرائيليون لصالح البؤر الاستعمارية، فقد تم إقرار قانونين آخرين يتعلقان بدعم وتكريس الاستيطان جرى المصادقة عليهما، في حين لا يزال عدد من مشاريع القوانين في طور الإجراءات، الهادفة لتغيير الواقع الديمغرافي في مدينة القدس وفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق C أو على الكتل الاستيطانية كافة.

- **وفي الثلاث سنوات الأخيرة أيضاً**، وافقت اللجنة المالية على طلبات تحويل مئات الملايين من الشواقل إلى المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 على شكل منح ومساعدات، وحصل كل مستعمر عام 2017 على منح وإعفاءات ضريبية بأكثر من 3.7% مقارنة مع معدل ما يحصل عليه المواطن الإسرائيلي.
- كذلك ازدادت الفجوة بين المجالس المحلية الخاصة بالمستعمرات وبين نظيراتها في إسرائيل حيث حصل المجلس المحلي عن كل نسمة من 900 شيكل للفرد عام 2014 إلى أكثر من 1100 شيكل في الأعوام التي تلت، ما يؤشر على حجم الاستثمار الحكومي الإسرائيلي في الاستيطان الاستعماري بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعطي صورة واضحة عن حجم التسهيلات والدعم المقدم للمستعمرات.
- هذا وقد بلغ عدد المناطق الصناعية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 25 منطقة صناعية، وهي في اضطراد وتوسع مستمرين. كافة هذه المناطق مصنفة كمناطق ذات أفضلية وطنية، ما يعني أنها تعتبر منطقة تطوير (أ)، وهو ما يجعلها مؤهلة لتلقي رزمة تسهيلات ومحفزات حكومية. فإلى جانب إعفاء المستثمرين من وجوب الدخول في إجراءات العطاءات للحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المصانع والمنشآت في هذه المناطق، هناك الكثير من الامتيازات التي تمنحها حكومة الاحتلال لزيادة الاستثمار في المناطق الصناعية:
- وعلى الرغم من إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2334 في 23 ديسمبر 2016، الذي طالب إسرائيل بوقف البناء الاستيطاني الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضرورة وضع حد لنهاية هذا البناء غير الشرعي، إلا أن اعمال البناء الاستعماري الإسرائيلي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

- وتظهر المعطيات الأخيرة ازدياد المخططات التنظيمية المصادق عليها، والتي تم التقدم بها في الأعوام الأخيرة إلى ما مجموعه 392 مخطط تتضمن إقامة آلاف الوحدات السكنية الاستعمارية الجديدة. وقد تم التخطيط و/ أو الموافقة على بناء العديد من المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة. كما قامت سلطات الاحتلال بتصعيد ممارسة بناء المستوطنات الاستعمارية على الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية.
- ومنذ مطلع العام 2015 فقط، تم إصدار 160 عطاء في المستعمرات الإسرائيلية. من قبل كل من سلطة الأراضي الإسرائيلية، وزارة الإسكان والبناءالإسرائيلية، وزارة المالية الإسرائيلية، وحارس الأملاك الحكومية والمتروكة في "يهودا والسامرة". وطالبت العطاءات الشركات بتقديم مناقصات لاستئجار أراضي لمدة 49 عام، مع خيار تمديدها لمدة 98 عام أخرى. وإنشاء الاف الوحدات السكنية الجديدة، 3 مجمعات تجارية وبيع ثلاث قطع تجارية وانشاء فنادق ومناطق ترفيهية وغيرها.
- منذ احتلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بلغ مجموع مساحات الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال ك "أراضي دولة" حوالي 1700 كم2 ما نسبته 30% من مجمل أراضي الضفة الغربية. هذه الأراضي تم تخصيص أجزاء منها لإقامة المستوطنات الاستعمارية، أو وضعت تحت تصرف المستعمرين أو تركت كاحتياطي للاحتياجات المتزايدة للمشروع الاستعماري الإسرائيلي.
- قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية في الأعوام الثلاث الأخيرة بنشر مجموعة من أوامر وضع اليد التى تم تجديدها شملت مساحة خمسة وأربعين ألف وستمائة وسبعين دونم تقع على جانبي جدار الضم والتوسع، وكذلك تمديد سريان 116 أمر وضع يد شملت مساحة 9,130 دونم 2017

- كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار 17 أمر وضع يد جديدة، شملت ما مساحته 452 دونم، لتضاف إلى حوالي مليون ومئتي الف دونم (1200 كم2) كان الاحتلال الإسرائيلي قد وضع يده عليها منذ عام 1967 فصاعدا. الجديد في هذا السياق هو قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أمر وضع يد رقم "م.د 22/17" لاقامة برج عسكري في المناطق المصنفة A في محافظة الخليل قرية خرسا/ دورا.
- وشهدت الأغوار الشمالية في العام 2017 إقامة ثلاثة بؤر استعمارية جديدة، في حين صدر بحق تجمعي "إم الجمال" و"عين الحلوة" أوامر عسكرية جديدة تقضي بعدم البناء في مجمل المنطقة المحيطة بها ولا حتى إدخال أي مادة يمكن أن تفسر بأنها قد تستخدم في إقامة أية خيمة أو بركس أو مبنى وقضت الأوامر العسكرية باخلاء تلك التجمعات وتهجير ساكنيها.
- إن عملية التهجير المرتقبه هذه، ليست سوى حلقة في سلسله طويلة، وتطال الإجراءات الإسرائيلية أيضا حوالي 46 تجمعاً بدوياً يعيش في السفوح الشرقية، منذ ما قبل الاحتلال الإسرائيلي، ينتمون في غالبيتهم إلى عشائر الجهالين، الذين تم تهجيرهم مطلع خمسينات القرن الماضي – أي بعد قيام إسرائيل – من موطنهم الأصلي في النقب الفلسطيني.
- لم يختلف الحال كثيراً في تجمع أم الخير، عن حال وسوسيا ولا عن واقع تجمعات ومسافر يطا أو تجمع الدقيقة والتجمعات القريبة منها، فالعديد من تجمعات المسافر لا يقتصر خطر التهديد على هدم عدد من المنازل فقط، بل يطال القرية جميعها بيوتها جميعا بالهدم والإزالة.
- وتتمحور إجراءات الاحتلال في تلك التجمعات حول بحرمانها هذه التجمعات من الخدمات الأساسية وتقييد الحركة، ورفض المصادقة على أية مخططات تنظيمية لها،

والإجراء الأخير الذي شهدته المسافر نهاية العام 2017 والذي تمثل بإصدار أمر عسكري يغلق فيه طريق الوصول إلى مسافر يطا، بحجة مصلحة المواطنين!

بالتوازي مع الاعتداء العسكري على المجتمع الفلسطيني، قام الاحتلال ببناء جدار الضم والتوسع على الأرض الفلسطينية، الذي تسبب في عزل تجمعات سكانية بكاملها، وحصر حركتها في منافذ محدودة تخضع لرقابة جنود الاحتلال، وعزل المواطنين في التجمعات المحاذية للجدار، وأعاق وصولهم إلى اراضيهم ومواردهم الاقتصادية التي عزلها الجدار. وقد سبق وقضت محكمة العدل الدولية في لاهاي في قرارها الصادر بتاريخ 9-7-2004 أن جدار الضم والتوسع، الذي تقيمه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه، ودفع تعويضات لكل المتضررين بما في ذلك القاطنين في القدس الشرقية وما حولها.

وتعتبر المستعمرات التي اقامها الاحتلال على الأرض الفلسطينية المخالفة للقانون الدولي من أكثر السياسات الاحتلالية خطرا على واقع ومستقبل التنمية في دولة فلسطين. وتعمل هذه المستعمرات، والبنية التحتية الخاصة بها، على تقطيع أوصال أراضي الدولة الفلسطينية، وتهدد مستقبل حل الدولتين. بالاضافة إلى حرمانها الفلسطينيين من استخدام مواردهم التي تسيطر عليها هذه المستوطنات (الأرض الزراعية والمياه بصورة خاصة). وقد نشطت في هذه المستعمرات منظمات ارهابية من المستعمرين تحت اسم "جماعات تدفيع الثمن"، وهي جماعات ارهابية يهودية تستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم. كما أنها مصدر تلوث رئيسي للبيئة الفلسطينية. وبلغ عددها 175 مستعمرة نهاية عام 2017، يسكنها حوالي 630 ألف مستعمر.[7]

[7] تحديثات على، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أطلس المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2014.

وتهدد اعاقة الحركة من قبل الاحتلال منجزات التنمية في فلسطين، وهذا ما تؤكد عليه التقارير الدولية المختلفة[8]، وذلك من خلال الحواجز الدائمة أو الطيارة، ومنع الفلسطينيين من استخدام طرق خصصها الاحتلال لمستوطنيه، وإجبار الفلسطينين على سلوك طرق بديلة طويلة وخطرة.

يشكل الاحتلال العائق الرئيسي للتنمية في دولة فلسطين، وهو ما يجعل من الحرية والاستقلال، وسيادة دولة فلسطين على أرضها ومواردها ومعابرها شرطا ضروريا لتحقيق لجعل التنمية ممكنة. يضع ذلك المجتمع الدولي أمام مسؤولياته المباشرة والعملية في تحقيق القانون الدولي والقرارات الدولية القاضية بإنهاء الاستعمار، وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في التنمية وضمنها حقه في السيطرة على موارده . كما أن المجتمع الدولي مطالب بالاضطلاع الفوري بمسؤولياته للضغط على إسرائيل لوقف اجراءاتها التي تسبب تآكل أي إنجازات تنموية على الأرض. وعلى المدى المتوسط، هو مطالب بالمساهدة على تغيير الآمر الواقع الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي منتهكا القانون الدولي وقررات الامم المتحدة، لإفساح المجال أمام تجدد آمال خيار الدولة الفلسطينية[9].

وعلى ذلك، تشير العديد من الدراسات، أنه وفي الفترة اللاحقة التي تلت الانتفاضة الثانية عام 2000، حصل انكماش شديد في النشاط الاقتصادي تسببت به اجتياحات الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، وحصارها المشدد على قطاع غزة، ومنع توجه العمال الفلسطينين من التوجه للعمل ضمن دولة اسرائيل، وتوقف قسم هام من المساعدات الاجنبية، وغيرها من الاجراءات.

[8] لمزيد من التفصيل في رصد أثر الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة راجع :
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التقرير السنوي لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله، 2017

[9] دولة فلسطين، أجندة السياسات الوطنية، المواطن أولاً، 2017-2022، كانون أول، 2016

وتتسم المناطق المهددة والمتضررة بشكل مباشرة من الإجراءات الاستعمارية الإسرائيلية بمعدلات بطالة مرتفعة، نظراً للقوانين الصارمة التي تنتهجها دولة الاحتلال بخصوص استخدام الأراضي ومنع البناء وحصار المشاريع الاقتصادية والزراعية الصغيرة في تلك المناطق، في حين لازالت هذه المعطيات تشكل تحديا إنسانياً كبيرا للجهود القائمة، وما زالت فلسطين بعيدة عن إحداث تقدم لافت في هذه المناطق في ظل هذه الإجراءات.

1.4 الشرعية والقرارات الدولية والقانون الدولي الإنساني

تستمد دولة فلسطين مشروعيتها من القرار الصادر عن الأمم المتحدة 181 حيث صدر قرار التقسيم من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 11-1947 بموافقة 33 دوله واعتراض 13 دولة وامتناع الباقي ، وكان هذا القرار 181 اوصى بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضي فلسطين إلى ثلاث كيانات جديدة

-تأسيس دولة عربية فلسطينية على45% من فلسطين.

-تأسيس دولة يهودية على 55% من فلسطين.

-أن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدوليةو لم يطبقهذا القرار.

وبسبب أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة مجحف بحق الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية وغافل لمبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لم يطبق القرار في حينه لرفض الفلسطينيين لهذا القرار الظالم إلا انه أرسى شرعيه دوليه لإقامة دولة فلسطين على 45 % من أراضي فلسطين وأعطى لليهود 55 % .

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على وضع «مراقب» في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974/11/22 بموجب قرارها الرقم 3237. وفي 1988/11/15 صدر «إعلان الإستقلال» عن الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي مهّد لصدور القرار الرقم 43/177 عن الجمعية العامة في 12/15 من نفس العام.

الانتقال من وضع مراقب لـ «م.ت.ف.» إلى وضع مراقب لـ «فلسطين» (أي لكيان سياسي لم تحسم صفته القانونية النهائية بعد) لم يمس بالمكانة التمثيلية لـ م.ت.ف.، ذلك أن قرار الجمعية العامة المذكور (43/177) أشار إلى «إعلان الاستقلال» الذي ينص على أن الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم يصبحون بشكل تلقائي مواطنين في دولة فلسطين.

وبهذا تستمر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها «الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين» في تمثيلها للفلسطينيين ولحقوقهم ومصالحهم في العالم، أينما كانوا ،اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيه تتمتع قانونياً وسياسياً بصفة «الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين» وهي غير «الحكومة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية»، أي سلطة الحكم الذاتي المحدود على قطاع غزة ومناطق محددة من الضفة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاقيات أوسلو. و «الحكومة المؤقتة» هي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي يترأسها سيادة الرئيس محمود عباس بصفته أيضاً «رئيساً لدولة فلسطين» (الذي انتخب بهذه الصفة من المجلس المركزي في دورته الـ 21 في 2008/11/24)، وهي نفس الصفة التي كان يحملها الشهيد الراحل ياسر عرفات الذي كان المجلس المركزي قد أنتخبه لها (في دورته المنعقدة في آذار 1989.

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي المخولة للتوجه إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف والعضوية لدولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988، والتي تنص وثيقتها الدستورية المتمثلة بإعلان الاستقلال على كونها «دولة للفلسطينيين أينما كانوا». إن اعتراف الأمم المتحدة بحدود دولة فلسطين القائمة على خطوط 4 حزيران 67 هو في الجوهر اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على هذه الأراضي، وبالتالي هو إقرار بنزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي لها، ويؤكد، الاعتراف الدولي بسائر الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير.

تلبية للمصلحة الوطنية العليا ولبيان جدوى التوجه إلى الأمم المتحدة في هذا السياق، تم اعتماد الصيغة المتداولة حالياً في الأوساط القيادية الفلسطينية، والتي تقوم على العناصر التالية:

1. بعد التأكيد على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستناداً إلى القرارات 181، 242 و 338 وقرارات أخرى.. التقدم بطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على حدود 4 حزيران 67 بعاصمتها القدس؛

2- التأكيد على حق العودة للاجئين وفقاً للقرار الرقم 194؛

3- التأكيد على الولاية والمكانة السياسية لمنظمة التحرير؛

4- تعهد دولة فلسطين الوفاء بجميع الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ان انضمام فلسطين إلى الوكالات والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة (بما فيها مجلس حقوق الإنسان ومنها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، واليونسكو، والمجلس الاجتماعي الاقتصادي، ومحكمة الجزاء الدولية التي اعترضت واشنطن وتل أبيب بشدة على دخول فلسطين إليها، باعتبار أنه سيساهم بكف يد إسرائيل عن أبناء الشعب الفلسطيني وترابه الوطني بما في ذلك القدس، من خلال تفعيل دور القضاء الدولي.

دخول فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهي حكر على الدول، ما يفتح أمامها مجالاً قانونياً وسياسياً يساعد بشكل كبير على محاصرة سياسات إسرائيل الإحتلالية والاستعمارية.

ان اعتبار دولة فلسطين دوله تحت الاحتلال من شانه ان يضع حكومة الاحتلال في مازق ويحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدوله الفلسطينيه تحت الاحتلال بعد اكتساب فلسطين للشرعية الدوليه والاعتراف بحدود دولة فلسطين بحسب ما عرفتها الجمعيه العامه للامم المتحده مما يترتب على دولة الاحتلال التزامات قانونية تجاه سكان الإقليم المحتل، والتي نظمتها بشكل أساسي ثلاثة مواثيق دولية تتمثل في المواد(42،56) من قواعد لائحة لاهاي والمرفقة كملحق

لاتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية والخاصة باحترام عادات وقوانين الحرب البرية، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب، والبرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة 1977. وتفرض هذه الاتفاقيات التزامات قانونية وعرفية على دولة الاحتلال، لذا يتوجب عليها الوفاء بالتزاماتها من خلال توفير الحماية للمواطنين في الأراضي المحتلة.

أولاً: تعريف الاحتلال عرفت المادة (42) من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام 1907 حالة الاحتلال ب "يعتبر الإقليم محتلاً عندما يصبح فعلاً خاضعاً لسلطة الجيش المعادي، أما المادة الثانية المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة فتنص على انطباق الاتفاقيات "في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

ينظم ميثاق الأمم المتحدة شرعية أي احتلال من خلال القانون المعروف "بقانون اللجوء إلى القوة"، فحين تسود حالة يتساوى فيها الواقع مع الاحتلال، يطبق قانون الاحتلال سواء اعتبر الاحتلال شرعياً أم لا، مع بقاء سريان القانون الدولي الإنساني عليها وخصوصاً القانون المنظم لحالة الاحتلال الحربي.

حددت اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة سنة 1907 في المواد من (42 إلى 56) صلاحيات السلطة العسكرية لدولة الاحتلال وحدود إدارتها للإقليم المحتل، باعتبار أن المحتل هو صاحب السلطة وليس صاحب السيادة، فقررت المادة (43) من لائحة لاهاي حق المحتل في إدارة الإقليم ضمن قيود أوردتها المادة (64) من اتفاقية جنيف الرابعة 1949، فكان المبدأ العام الذي يحدد نطاق إدارة الإقليم المحتل هو أن المحتل محظور عليه ممارسة الوظائف المتعلقة بالسيادة التي هي من اختصاص الحكومة الشرعية فقط، أما الوظائف التي يقوم بها المحتل من

خلال إدارة الإقليم يمكن أن يطلق عليها وظائف تنظيمية، وأن سلطة المحتل في ممارستها لإدارة الإقليم ليست مطلقة، إذ ترد عليها قيود تتعلق بصفة أساسية بوجوب احترام القوانين السارية في الإقليم، وبحماية الأهالي من تعسف الاحتلال، اما اختصاص سلطة المحتل التشريعية والقيود الواردة عليها القاعدة أن سن القوانين والتشريعات وتعديلها وإلغاءها وإيقاف تطبيقها من أعمال السيادة التي تختص به الدولة صاحبة الإقليم، وبالتالي لا يحق لسلطة الاحتلال أن تمارس حقاً لا تملك سبيل في ممارسته، كون أن الاحتلال لا يمتلك سوى سلطة مؤقتة فعلية، لا تجيز للاحتلال مباشرة أي عمل من أعمال السيادة. ولا يجوز لسلطة الاحتلال أن تباشر أي اختصاص تشريعي، وهذا ما أكدته قواعد لائحة اتفاقية لاهاي الرابعة في المادة (43) التي شددت على احترام القانون الساري في الأراضي المحتلة "إلا في حالة الضرورة التي تحول دون ذلك" وهذا الاستثناء لا يعطي الحق لسلطات الاحتلال الخروج عن هذه القاعدة الملزمة في حالة تعذر الاستمرار بالعمل بالقوانين السارية، كما لا يجوز لسلطات الاحتلال المساس بالقوانين المدنية والجنائية والتجارية، ولا المساس بقواعد الضرائب التي كانت تعمل بها الدولة صاحبة السيادة، وهذا ما أكدت عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بموجب الفقرة الثانية من المادة (64) تتجه المحكمة الإسرائيلية العليا إلى الأخذ باعتبارات الضرورة كي تدعم موقفها المؤيد لقرارات الحكومة الإسرائيلية عندما قامت بتغيير القوانين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل التشريعات الخاصة بالتحكيم الإجباري في قضايا نزاعات العمل، ومشاريع تعبيد الطرق، وفرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من القوانين الإسرائيلية التي وضعت لتطبق على الأراضي المحتلة. لكن هذه التغييرات التشريعية لا تكون إلا من صاحب السيادة الشرعي وليست من صلاحيات دولة الاحتلال، والتي ينحصر دورها فقط في منع التعارض بين احتياجاتها الأمنية من جهة، وبين تنفيذ التزاماتها التي تنص عليها قوانين الاحتلال من جهة أخرى.

إن قواعد لاهاي لا تميز بين احتلال طويل المدى وآخر قصير المدى، فبموجب تلك القواعد، لا إعفاء لدولة الاحتلال من مسؤولياتها، بما في ذلك حماية الحقوق الأساسية للسكان المحليين ما دام الاحتلال قائماً على أرض الواقع.

المحتل لا يكتسب السيادة على الأراضي المحتلة، فالاحتلال والسيادة لا يجتمعان معاً وتبقي السيادة حقاً للدولة الشرعية التي هي صاحبة الحق في إصدار التشريعات، و تلتزم دولة الاحتلال باحترام الأشخاص المحميين واحترام شرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم وممارساتهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، كما يجب حماية النساء ضد أي اعتداء على شرفهن كالاغتصاب والإكراه على الدعارة أو هتك حرمتهن، كما يحظر على دولة الاحتلال ممارسة التعذيب والقتل والمعاملة اللاإنسانية بحق سكان الأراضي المحتلة، كما تحظر الاتفاقية أعمال القتل السلبي المتمثلة في ترك الجرحى أو المرضي أو العجزة يلقون حتفهم نتيجة عدم تقديم المساعدة لهم بل يجب العمل على توفير الوسائل الكفيلة في حمايتهم وبقائهم على قيد الحياة، و يحظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين خصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم وحظر إجراء التجارب العلمية والطبية على سكان الأراضي المحتلة، بأي شكل من الأشكال حتى ولو كانت هذه التجارب لصالحهم، كما وتلزم دولة الاحتلال أن تؤمن الصحة العامة والشروط الصحية وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها الأغذية والعناية الطبية للسكان في الأراضي المحتلة، ونصت على ذلك المادتان (55،56) من اتفاقية جنيف الرابعة. ويعتبر ما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي انتهاكا واضحا لهذه المواد حيث أدى الحصار والإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة إلى نقص حاد في كميات الأدوية والمواد الطبية الاستهلاكية ، الأمر الذي أدى إلى تعطيل العمل في مشافي القطاع بالإضافة إلى القيود المفروضة على سفر المرضي لتلقي العلاج في الخارج نتيجة إغلاق المعابر مما زاد من تدهور الحالة الصحية لسكان القطاع. هذا بالإضافة إلى منع دخول المواد الغذائية الأساسية للسكان القطاع، والذي يمثل انتهاكاً

جسيماً للالتزامات التي تقع على عاتق دولة الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقانون الاحتلال، كما وتلتزم دولة الاحتلال بالسماح لموظفي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالقيام بأنشطتهم الإنسانية. كما وعلى دولة الاحتلال تحمل مسؤوليتها التامة في أن توفر المؤن الغذائية والمعدات والخدمات الطبية للسكان المحليين وبأقصى وتسهيل التشغيل الجيد للمنشآت الخاصة برعاية الأطفال وتعليمهم وفقاَ للمادة (50) من اتفاقية جنيف، هذا عدا عن العديد من البنود الواردة التي تتطرق الى وضع الإقليم المحتل ومسؤوليات سلطات الإحتلال اتجاة السكان والتي يصعب ايجازها هنا في هذه المقدمة.

قرارات مجلس الأمن التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية والمشاريع الإستيطانية والترحيل القسري هي عديدة منذ عام 1948 ولكن معظم، إن لم يكن كل هذه القرارات لم يتم تنفيذها حتى الآن من قبل حكومة الإحتلال، على سبيل المثال:

1. قرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948 و تكمن أهمية القرار أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم هي حق لهم، وأن عودتهم تتوقف على اختيارهم الحر هم وحدهم.
2. قرار رقم 237 الصادر في عام 1967 بتاريخ 14 يونيو وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط 1967 حيث يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيينوأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط.
3. قرار رقم 242 والصادر في سنة 1967 كنتيجة لاحتلال إسرائيل الضفة الغربيةومرتفعات الجولانوغزةوسيناء حيث ورد فيه ضرورة انسحاب القوات المحتلة من الأراضي التي احتلت في النواع الأخير (حرب 1967).

4. قرار رقم 271 لعام 1969 بتاريخ 15 سبتمبر يدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى في يوم 21 أغسطسمن سنة 1969 ويدعو فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.
5. قرار رقم 605 لعام 1987 بتاريخ 22 ديسمبر وفيه يشجب مجلس الأمن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطلب من إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.
6. قرار رقم 607 لعام 1988 بتاريخ 5 يناير يطلب فيه مجلس الأمن أن تمتنع إسرائيل عن ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة.
7. قرار رقم 608 لعام 1988 بتاريخ 5 يناير يطلب من إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً.
8. قرار رقم 636 لعام 1989 الصادر بتاريخ 6 يوليو يطلب من إسرائيل أن تكفل العودة إلى الأراضي المحتلة لمن تم إبعادهم (ثمانية مدنيين فلسطينيين في 29 يونيو1989) وأن تكف إسرائيل عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين.
9. قرار رقم 694 لعام 1991 بتاريخ 24 مايو يشجب إبعاد إسرائيل للفلسطينيين الذي يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.
10. قرار رقم 726 لعام 1992 بتاريخ 6 يناير يطلب من إسرائيل تحاشي قرارات الإبعاد.
11. قرار رقم 2334 لعام 2016 بتاريخ 23 ديسمبر الذي حث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

إن كافة الشرائع والأعراف الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العمومية تدين الإحتلال الإسرائيلي وتعتبر كل ممارسات وسياسات الإحتلال باطلة وغير قانونية وستسعى هيئة مقاومة الجدار والإستيطان الى تعزيز جهود الحشد والمناصرة على المستوى الإقليمي والدولي

للمطالبة بزيادة الضغط على سلطات الإحتلال لتنفيذ هذه القرارات وفضح ممارساتة وإنتهاكاته المتكررة ضد الأرض والإنسان الفلسطيني.

1.5 تعزيز صمود المواطنين كمحور وطني عبر قطاعي Resilience

يعرف معجم المفردات مصطلح resilience بعدة مفردات منها المنعه، الصمود، المرونة، والرجوعية.

هناك شبه إجماع بين العاملين في المجالين الإغاثي والتنموي على حد سواء أن المقصود ب Resilience هو القدرة على الرجوع الى الوضع الأصلي ، والموضع الطبيعي ، وما إلى ذلك ، بعد المرور بأزمات حادة أو محن طويلة وضاغطة والقدرة على التعافي بسهولة من هذه الأزمات والمحن والشدائد أو المرض أو الاكتئاب أو ما شابه ؛

يعتبر محور/برنامج دعم الصمود لدى **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان** من المحاور الإستراتيجية لعمل **الهيئة**، بحيث يتم من خلال هذا المحور تقديم معززات صمود المواطنين على أراضيهم وفي تجمعاتهم المهددة من قبل الإحتلال الإسرائيلي، ويشمل هذا المحور تقديم وإيصال الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ولو بالحد الأدنى للتجمعات الفلسطينية المهددة، تحسين البنى التحتية والمرافق الإجتماعية في هذه التجمعات بما فيها خدمات تعليمية وصحية على نطاق بسيط، تقديم خدمات زراعية ومستلزمات حماية أراضي، تقديم مستلزمات إيواء ومنازل بما فيها جبر الأضرار وإعادة البناء والتأهيل للمنازل والمنشئات عرضه للإعتداءات من قبل سلطات الإحتلال والمستوطنين.

إن تعزيز صمود ومنعة المواطنين في التجمعات الفلسطينية المعرضة للإعتداءات من قبل سلطات الإحتلال بما فيها إعتداءات الهدم والتخريب للمتلكات الخاصة والعامة، وسياسات الترحيل القسري للتجمعات، والإستيلاء على الأراضي خدمة للمشاريع الإستيطانية، وكذلك الإعتداءات

الجسدية والنفسية على المواطنين، كل ذلك يحتاج الى وجود إستراتيجية وطنية لتعزيز الصمود بصفة هذا المحور محوراً وطنيا عبر قطاعي، بالضرورة يستلزم إسهامات وجهود الوزارات المختلفة والمؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء العاملة في المجالين الإنساني والتنموي.

يشكل الإطار الإستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" 2018-2019، الذي تم إعدادة برعاية مكتب دولة رئيس الوزراء، بالإضافة الى هذه الإستراتيجية (إستراتيجية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان)، بمثابة الإستراتيجية الوطنية لتعزيز صمود المواطنين في التجمعات الفلسطينية، وتشكل محاور وتدخلات كلا الإستراتيجيتين التوجهات الوطنية الرامية الى تعزيز صمود المواطنين وبقائهم على أراضيهم وفي تجمعاتهم على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد تزايد الإهتمام المحلي والدولي بموضوع "تعزيز الصمود Resilience" بإعتبارة مدخلاً هاما لتعزيز عمليات الإغاثة الإنسانية وجعلها أكثر نجاعة في تحصين الأفراد والتجمعات من الصدمات وزيادة قدراتهم الذاتية على البقاء والرجوع الى الأوضاع الأصلية، خاصة للأفراد والتجمعات الذين يتعرضون لصدمات ومحن وشدائد ضاغطة ومستدامة.

في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني من عام 2016، وتحديدا في العاصمة الأردنية عمان، تم عقد مؤتمر المنعة الفلسطينية Resilience بين القيادات الفلسطينية والمانحين والأطراف الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني لمناقشة تغيير نموذج المعونات وتعزيز فعالية التدخلات المختلفة لمجالات العمل الإنساني والإغاثي والتنموي، من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، ليس فقط بتعزيز القدرة الفلسطينية على التصدي لمحن الاحتلال أو التأقلم معها ،بل من أجل ترسيخ المنعة التحويلية Transformative Resilience بين المجتمعات المحلية الفلسطينية، والتي من خلالها وحسب وجهات نظر المشاركين في هذا المؤتمر، لن تؤدي الى التعافى فحسب، بل نصير في واقع الأمر أحسن حالاً مما كنا علية من قبل.

وأيا كانت أهدف ورؤية هذا لمؤتمر، فقد شكل هذا الحدث علامة واضحة لدى كافة الأطراف بوجود إهتمام كبير في مجال المنعة او تعزيز الصمود، وان هناك حالة شبة إجماع بين كافة الشركاء الدوليين والمحليين على ضرورة تنسيق وتكثيف الجهود بإعتبار محور المنعة أو تعزيز الصمود محورا عبر قطاعي يتطلب تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين كافة الشركاء لضمان تحقيق أفضل النتائج.

الهدف من الإطار المذكور أعلاه هو توفير تحالف استراتيجي أكثر تكاملاً لتعزيز المنعة الفلسطينية، الصمود الفلسطيني وتحمّل الشعب الفلسطيني وقوته وسعة حيلته في ظل الاحتلال، وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات والمساهمة في النمو والتنمية، لا على المستوى الوطني فحسب، بل على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً.

حدد المؤتمر ثلاث أهداف إستراتيجية والتي بالضرورة تتوافق مع رؤية هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، في إطار المنعة الفلسطينية وتعزيز الصمود، تقتضي إعادة النظر بالطريقة التي يتم بها تقديم المعونات في فلسطين، بغية المساعدة على بناء أفراد ومجتمعات ومؤسسات يتمتعون بالمنعة والتمكين، وهي:

i) استخدام "المنعة" او دعم الصمود كإطار لإعادة النظر في نُهج المعونات بغية تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات للتعرف على مواطن ضعفهم والحد منها، وذلك ببناء قدراتهم على استيعاب الصدمات والتأقلم معها وفي النهاية التحول في مواجهتها؛
ii) الابتكار والإقدام على المخاطر في البرامج لإيجاد حلول جديدة ومستدامة وملموسة مستندة إلى الصمود تزيد الاكتفاء الذاتي وتحد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.
iii) تكرار وتصدير الدروس المستفادة من نهج المنعة الفلسطينية للمساعدة على تطوير المنعة والتغيير في أوضاع الأزمات الأخرى عالمياً.

في سياق الهيئة لتعزيز صمود المواطنين، ومن أجل مأسسة محور الصمود والمنعة لدى الهيئة وعلى لمستوى الوطني، ستسعى الهيئة الى ما يلي:

- ✓ الإنخراط مع الشركاء الدوليين والوطنيين ضمن نهج جديد في تقديم المعونات في فلسطين (من النهج قصير الأجل المستند إلى المشاريع الموجه نحو المخرجات إلى النهج طويل الأجل الابتكاري الواعي بالتكاليف الذي يقوده المجتمع والموجه نحو التحول الحقيقي).
- ✓ ابتكار وتنويع مصادر التمويل وتوسيع نطاق الموارد.
- ✓ مزيد من التنسيق بين الشركاء العاملين في إطار المساعدات الإنسانية وتعزيز الصمود.
- ✓ مزيد من الانخراط مع الأطراف الفاعلة المحلية والمجتمعية بأسلوب مستدام واستراتيجي وذلك من أجل اكتساب منظورات متعددة وضمان الملكية والالتزام على المستوى المحلي في إطار دعم الصمود .
- ✓ المساهمة في الرصد والتقييم للتعلم من نجاحات الإجراءات التدخلية وإخفاقاتها على السواء.
- ✓ القيام بمزيد من الإجراءات التدخلية والمناصرة وذلك من خلال صلة ربط مباشرة بالمانحين والشركاء بشكل عام، للسعي إلى التغيير السياساتي والبرامجي لدعم أهداف المنعة والتغيير.
- ✓ المساهمة مع الشركاء بوضع إطار برنامج طويل الأجل وآلية حوكمة تضمن الربط المستمر بين الحكومة الفلسطينية والمانحين وشركاء التنفيذ والمجتمعات المحلية حول آليات دعم الصمود.
- ✓ التركيز المستدام على الفئات ذات الأولوية، بما في ذلك التجمعات المهددة وفئات النساء والشباب والبدو عرضة الإعتداءات الإحتلالية ومشاريعة الإستيطانية.
- ✓ العمل ضمن فلسفة الإستجابة السريعة للإحتياجات الطارئة بطريقة مرنة وبأقل التكاليف.

الفصل الثاني

بنية الخطة الإستراتيجية

1. مهام ورؤية ورسالة الهيئة.
2. التطور المؤسساتي للهيئة وتوسيع نطاق الإختصاص (Mandate).
3. البرامج الأساسية والأهداف الإستراتيجية
4. التوجهات والسمات العامة التي تحكم الخطة
5. التدخلات
6. الأنشطة الرئيسية

1. مهام ورؤية ورسالة الهيئة.

نبذه عن هيئة مقاومة الجدار والإستيطان

هيئة مستقلة تتبع منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والمهام لتحقيق أهدافها، ويرأسها حالياً الوزير وليد عساف، تتطلع الهيئة إلى وطن خالٍ من الجدار والاستيطان ينعم بالحرية والاستقلال، وتسعى في سبيل تحقيق ذلك إلى العمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال، وتثبيت حق شعبنا في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية.

تمارس الهيئة في سبيل مقاومة الجدار والاستيطان حسب المادة (3) من مرسوم فخامة الرئيس لسنة 2014 بشان انشاء هيئة مقاومة الجدار والاستيطان **المهام والأنشطة التالية:-**

- تفعيل القرارات الدولية بشأن جدار الضم والاستيطان بما فيها قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي لسنة 2004.
- توفير الحماية القانونية للأراضي المستهدفة بالاستيطان.
- توفير الدعم اللازم للمتضررين من الاستيطان واعتداءات المستوطنين.
- ملاحقة المؤسسات والشركات والأشخاص التي تعمل في الاستيطان.
- توفير الدعم اللازم للنشاطات الشعبية والتطوعية في مناهضة الاستيطان.
- توفير قاعدة بيانات لمعطيات الجدار والاستيطان.
- إعداد التقارير الدورية التي تفضح النشاطات الاستيطانية.
- العمل على تعزيز صمود المواطن في أراضيهم.
- توثيق العلاقات مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية من أجل دعم الهيئة في مناهضة الجدار والاستيطان.

الرؤية:

"تتطلع الهيئة إلى وطن خال من الجدار والاستيطان، وطن ينعم بالحرية والاستقلال"

الرسالة:

"العمل على تنفيذ القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال، وتثبيت حق الشعب الفلسطيني في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية، ومواجهة تحديات الاحتلال واعتداءاته"

تعمل هيئة مقاومة الجدار والإستيطان وحسب نطاق إختصاصها ومهامها الأساسية التي وردت في نص المرسوم الرئاسي الخاص بإنشاء الهيئة على دعم صمود المواطنين وتعزيز مقومات بقائهم على الأرض الفلسطينية في وجة المخططات الإحتلالية الإسرائيلية الهادفة الى تفريغ الأرض من ماليكها الفلسطنيين خدمة لمشاريعهم الإستيطانية والإحتلالية المتواصلة.

2. التطور المؤسساتي للهيئة وتوسيع نطاق الإختصاص (Mandate).

شهد **ملف مقاومة الجدار والإستيطان** العديد من التحولات، بدايةً منذ اعتبارة ضمن إطار مؤسساتي من خلال "وزارة دولة" نهاية عام 2003، ومن ثم من خلال الحاقة بلجنه وطنية بداية عام 2006، وصولاً الى ما هة علية الآن **كهيئة مقاومة جدار وإستيطان** بناء على المادة (3) من مرسوم فخامة الرئيس لسنة 2014.

مارست **الهيئة** عملها منذ مطلع عام 2014 بكادر بشري محدود وموارد وإمكانيات شحيحة، وبغياب إطار إستراتيجي واضح لمحاور تدخلاتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها.

بعد مضي اكثر من خمسة عشر عام على تأسيس هذا الملف بتحولاته العديدة، وبعد اكثر من 4 سنوات على تأسيس **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان** (كهيئة مستقلة تابعة **لمنظمة التحرير**

الفلسطينية)، بموجب **مرسوم فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن**، وبقيادة معالي الوزير الحالي **م. وليد عساف**، فقد انتقلت **الهيئة** بعملها نقلة نوعية بشهادة جميع المؤسسات والأطر والفعاليات الشعبية والرسمية ، ومن قبل المؤسسات والأطر الدولية الأخرى، وأصبحت تحظى بمكانة مرموقة على خارطة المؤسسات الوطنية والدولية ذات العلاقة.

توسعت إمكانيات **الهيئة** الإدارية والمالية والفنية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، وزاد عدد موظفيها من ذوي الإختصاصات المختلفة وإمكانياتها المالية والفنية بشكل يمكن الهيئة من ممارسة دورها بشكل أفضل وبطريقة تمكن الهيئة من الإستجابة السريعة والمرنة لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهدده، والتعامل مع الأحداث المتسارعة لعمليات الإستيطان الإسرائيلي، بما فيها توثيق الإنتهكات والإعتداءات، وتقديم كافة أشكال الدعم لقانوني للمواطنين، وقيادة الجهود الشعبية والجماهيرية في مجابهة مخططات وإجراءات وسياسات وتشريعات الإحتلال الإسرائيلي الهادفة الى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين والإستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين خدمة للمشاريع الإستعمارية بما فيها بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري.

على الصعيد التوسع الجغرافي، تم **إنشاء مكتبين للهيئة** في المحافظات الفلسطينية تحديداً في محافظتي نابلس والخليل وهناك نية لإنشاء مكاتب أخرى في محافظات أخرى من أجل توسيع نطاق عمل الهيئة ورفع جاهزيتها لتنفيذ مهامها بشكل فعال وسريع.

1.2 مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للهيئة

هذا التوسع في نطاق العمل، وإدخال محاور عمل إضافية ضمن نطاق عمل لهيئة، وفي سعي الهيئة لزيادة فاعلية العمل وضمان نجاعة التدخلات المختلفة، كل هذا إستدعى عكس هذه المتغيرات في القالب المؤسساتي للهيئة والذي يتمثل بالهيكل التنظيمي الناظم لعمل الهيئة، ويحدد مساراتها الإستراتيجية والفنية للسنوات القادمة.

من أجل ذلك، تم مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة وتطويره بطريقة يعكس إحتياجات الهيئة من الموارد البشرية والفنية بما فيها مسميات الإدارات والدوائر والوحدات وباقي التقسيمات الوظيفية والفنية، ويلبي توفير الإحتياجات الفنية والتخصصية التي تمكن الهيئة من القيام بدورها وتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها الوطنية بما ينسجم مع متطلبات هذا الملف ومتطلبات المرحلة التي يسعى فيها الإحتلال الى تكريس واقع إحتلالي على الأرض يجعل من قيام لدولة الفلسطينية أمرا شبه مستحيلاً بما فيها الإستيلاء على مقدرات الشعب الفلسطيني وخلق بيئة قسرية طاردة للفلسطينيين على كافة الصعد والمستويات.

2.2 تطوير الخطط التنفيذية وخطط دعم الصمود

في سياق سعي هيئة مقاومة الجدار والإستيطان الى تعزيز صمود التجمعات البدوية في وجة المخططات الإسرائيلية الإستيطانية، تقوم الهيئة بتقديم مختلف **اشكال الدعم ومقومات الصمود** لكافة القرى والتجمعات المهددة **بخطر الترحيل القسري وبالمشاريع الإستيطانية** التوسعية وايضا تلك المتضررة من **جدار الفصل العنصري**، وتعزيز بقاء المواطنين غلى أراضيهم وممتلكاتهم في وجة منظومة الإجراءات والممارسات الاسرائيلية الإستعمارية الهادفة **الى خلق بيئة طاردة للفلسطينيين** في هذه التجمعات، والتي لا تقتصر على هدم المنازل والمنشات او مصادرة الممتلكات، بل تأتي ضمن برنامج عمل إستيطاني إستراتيجي توسعي، يهدف الى تفريغ الأرض الفلسطينية من أصحابها وإحلال مستعمرين إسرائيليين مكانهم، وإجهاض كل محاولات التنمية الفلسطينية، وإنهاء الحلم الفلسطيني بإقامة دولتة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

3. البرامج الأساسية والأهداف الإستراتيجية

ترتكز الخطة على خمسة اهداف استراتيجية:

- **توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المتضررة جراء سياسات الإستيطان الإستعماري وجدار الضم والتوسع العنصري.**
- **دعم صمود المواطنين في المناطق المتضررة والمهددة.**
- **دعم العمل الشعبي وتفعيل أدواته.**
- **تعزيز فعالية عمليات التوثيق والأبحاث والنشر.**
- **تعزيز مفهوم الشراكة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.**

بالبناء على ما سبق، تتمثل الأولويات السياساتية التي ستعمل الهيئة ومن خلال هذه الاستراتيجية على تنفيذها في هذا المجال على مدى السنوات القادمة فيما يلي:

- **توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المتضررة جراء سياسات الإستيطان الإستعماري وجدار الضم والتوسع العنصري.**

ستواصل هيئة مقاومة الجدار والإستيطان جهودها على صعيد توفير الحماية والدعم القانونيّن للفلسطينيين الذين تتعرض ممتلكاتهم غير المنقولة لاجراءات الاحتلال ومستعمريه، واستكمال تسجيل الأراضي المهددة بالمصادرة من أجل الحيلولة دون تسريب هذه الأراضي ومتابعة ملفاتها وذلك من خلال توفير المحامين المتخصصين. وعلى توفير الحماية القانونية للتجماعات السكانية في المناطق "ج" عبر الوقوف في وجه مخططات الترحيل القسري والمواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات، ، كما ستواصل الهيئة قيادة طاقم ملف الجدار والإستيطان في اللجنة

الفنية الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية، وملاحقة الشركات والافراد والمؤسسات التي تنتهك قواعد القانون الدولي الانساني في المناطق الفلسطينية. كما ستقوم الهيئة بالعمل على إنشاء السجل الوطني لواقع الأراضي الفلسطينية لحصر أعمال التسريب والتزوير بغية حمايتها ومتابعة ملفاتها. وفي ذات السياق ستعزز الهيئة من قدرات ومعارف السكان في هذه المناطق بالحقوق القانونية من اجل حمايتهم وافشال المخططات الإستعمارية وخصوصاً في مجالات الهدم والمصادرة وتسريب الأراضي.

- **دعم صمود المواطنين في المناطق المتضررة والمهددة**

يتمثل دور هيئة مقاومة الجدار والإستيطان في هذا السياق من خلال تثبيت ودعم وجود السكان الفلسطينيين في هذه المناطق بتوفير رسوم المحاكم وتجهيز مخططات البناء وتوفير بدل أتعاب المحامين المترافعين، ستواصل جهودها لإعادة بناء ما دمره الإحتلال في هذه المناطق، كما ستواصل الهيئة تعزيزها لدور لجان الحراسة الليلية لحماية التجمعات السكانية المهددة من المستعمرين ومحاولة تجنب جرائم مثل جريمة حرق عائلة دوابشة، وتكثف جهودها في تقديم المساعدات الإغاثية للمتضررين من النشاطات الإستعمارية بشكل مباشر، وستواصل أعمالها في تقديم الخدمات الإنمائية للمناطق التي لا تستطيع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة الوصول إليها كمد خطوط المياه ونشاطات حراثة الأرض وبناء البركسات وتزويد وحدات الإنارة وغيرها.

- **دعم العمل الشعبي وتفعيل أدواته**

ستواصل الهيئة دعم ومساندة المقاومة الشعبية لمواجهة الإحتلال في المناطق المهددة، وتوسيع فعالياتها لتشمل كل المناطق المهددة والمتضررة، ستعزز مفاهيم العمل التطوعي ومقاطعة بضائع الإستعمار ودعم المنتج الوطني، كما ستعمل على توسيع المشاركة الجماهيرية وديمومة هذه المشاركة، ستواصل تعاونها مع النشطاء في العالم لتضم نخباً سياسية وإنسانية وقيادات شابة فاعلة

على هذا الصعيد، ستزيد من تمثيل فلسطين في المؤتمرات العالمية وستعمل على احتضان فعاليات دولية من أجل فضح المخططات الإستعمارية وتنسيق جهود مجابهتها محلياً وإقليمياً ودولياً.

❖ **تعزيز فعالية عمليات التوثيق والأبحاث والنشر**

ستواصل الهيئة جهودها من أجل تطوير قواعد البيانات للتغطية الشاملة للإنتهاكات الإستعمارية بحق الأرض الفلسطينية، وجرائم الإستيطان الإستعماري، من أجل الإستخدام الأنجع في رفد المستوى السياسي بالمعطيات اللازمة من التقارير والمؤشرات والخرائط التفصيلية حول التطورات الميدانية من أجل تعزيز الجهود السياسية على الصعيد الدولي وخصوصاً فيما يتعلق بالجنائية الدولية والمحاكم الأجنبية والتدخلات القانونية اللازمة. ستواصل إصدار وتطوير تقاريرها الدورية (السنوية والشهرية) وانتاج الخرائط المبنية على الرصد الحثيث والمتابعة الميدانية للتطورات ورفد المستوى السياسي والمنظمات الدولية بآخر المستجدات على صعيد جرائم الإحتلال ومشاريعه الإستعمارية .

❖ **تعزيز مفهوم الشراكة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي**

ستواصل الهيئة مشاركتها في كل اللجان الفنية على الصعيد المحلي والدولي من أجل ضبط الأولويات والتدخلات الوطنية لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهددة والمتضررة، كذلك ستعمل الهيئة على تحشيد الأدوار الهامة التي تلعبها المنظمات الدولية التي تعنى بمراقبة الأوضاع الإنسانية ووضع حقوق الإنسان ومجمل القضايا الإنسانية في الأرض المحتلة، كما ستواصل مشاركاتها الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل كشف جرائم الإحتلال الإستعمارية على الأرض أمام العالم ومناهضة هذه الإجراءات، والمساعدة في تشكيل تصور دولي مناهض لجرائم الإحتلال وأرضية لملاحقة منتهكي القانون الدولي الإنساني في فلسطين وتفعيل القرارات الدولية ولاسيما قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي 2004.

4. التوجهات والسمات العامة التي تحكم الخطة

1.4 نموذج المساعدات الإغاثية

تعمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وبالتالي تنفذ استراتيجيتها في ظروف ذات خصوصية عالية، إذ أن طبيعة النشاطات التي تتكفل الهيئة بتنفيذها، والشكل الذي تسعى الهيئة إلى بنائه، هو شكل يعتمد أولاً، على الاستجابة القصوى للمتغيرات الميدانية، ثانياً، ترشيق هذه الاستجابة إلى حدودها القصوى في مستوياته المتعددة، وبالنظر إلى هذه الظروف الخاصة، تلتزم الهيئة بتقديم خدماتها وتنفيذ تدخلاتها في شكلها الإغاثي الطارىء، أو بما بات يطلق عليه "الاستجابات الموضعية الطارئة" في الظروف الطاغطة، وفي هذا الإطار، ترحب الهيئة بالشركاء الوطنيين من أجل تنفيذ تدخلاتهم الاستراتيجية التنموية في المناطق المستهدفة في نطاق عمل الهيئة الجغرافي، وستقدم الهيئة مشورتها من أجل بناء وتعزيز تصور يرسم خارطة أولويات وطنية تستهدف هذه المناطق، لكنها من جهتها، ستواصل الهيئة تقديم خدماتها ضمن نموذج المساعدات الموضعي الإغاثي.

2.4 الشكل عبر القطاعي في التخطيط والتدخل

وبالإضافة إلى المهام المناطة بشكل مباشر إلى هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، والتي تم توضيحها في العديد من الوثائق المرتبطة بعمل الهيئة بالإضافة إلى هذه الوثيقة التي تعتبر الناظم الفعلي لعمل وتوجهات الهيئة في السنوات القادمة، فإن التدخلات، وبكافة أشكالها، التي تلتزم الهيئة بتنفيذها، تأخذ وفق التصنيف الوطني الفلسطيني شكلاً عبر قطاعي، أي أنها تسعى إلى تحقيق مباديء المشاركة والتنسيق المشترك مع الأجسام الحكومية والوطنية الأخرى، من وزارات وهيئات رسمية ومنظمات شعبية ومدنية ودولية، من أجل تحقيق مبدأ التكاملية من أجل تحقيق أهدافها.

لقد أعلنت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وفي جلسات متعددة، موقفها الرسمي الرافض للاستيطان الإستعماري وبالتالي مجابهة هذا النشاط الذي يتنافى مع حق الشعب الفلسطيني في

تقرير مصيره وبالتالي خرقه الفاضح لأبسط قواعد القانون الدولي، وبالتالي تلتزم الاجسام الحكومية والوطنية الفلسطينية بتقديم رؤيتها من أجل مجابهة هذا النشاط وتلتزم بتقديم استراتيجيات وطنية لا تغفل خطر الاستيطان الاستعماري على الأرض، وتقدم أيضاً تدخلاتها في المناطق المهددة والمتضررة بشكل مباشر من نشاطت الإحتلال الاستعمارية.

بدورها، تقوم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بقيادة الجهد الوطني المتمثل بتقديم المشورة حول طبيعة هذه المناطق من اجل تركيز التدخلات، بالإضافة إلى قيادة عملية الدفاع القانوني والشعبي والإنساني بالتعاون مع الجهات الشريكة.

3.4 النموذج الشعبي والمقاومة السلمية

كان **فخامة الرئيس محمود عباس** سبّاقاً في تبنيه لخيار المقاومة الشعبية السلمية؛ وأظهر دعمه وتأييده المطلق لهذا النهج في مواجهة سياسات الاحتلال؛ وذلك بهدف ممارسة الضغط على قيادة الاحتلال، من خلال إعادة تفعيل العنصر الشعبي، الذي يشكل عامل إرباك حقيقي لسياسة ومخططات الاحتلال، الذي ألِف سياسة القتل والقمع بإستخدام القوة العسكرية الإحتلالية الغاشمة تارةً، وبإستخدام فرض بيئة قسرية طاردة تارةً أخرى؛ إلا أن تجارب المقاومة الشعبية والجماهيرية السلمية، أربك الإحتلال وأدواته وأفشل كثير من المخططات الإستيطانية وأوقف الكثير من الإعتداءات على لأرض والمتتلكات الفلسطينية. هذا بالإضافة الى الجهد السياسي والديبلوماسي للقيادة الفلسطينية بما فيها جهود **فخامة الأخ الرئيس محمود عباس والحكومة الفلسطينية** في المحافل الدولية وفي **الجمعية العامة للأمم المتحدة**، مما أدى الى تسليط الضوء على واقع الإستعمار الإحتلالي التي تمارسة دولة الإحتلال والإنتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها هذا الشعب المحتل وعمليات الإستيطان والإستيلاء على الأراضي والمتلكات الفلسطينية، إضافة الى عمليات القتل والإعتقال والقمع التي تمارسة دولة الإحتلال. هذه **الجهود**

الفسطينية نجحت في كثير من المساعي والقرارات الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن الأخيرة بخصوص الإستيطان، وإنضمام فلسطين الى كثير من الأطر والمؤسسات والمعاهدات الدولية، وحصول فلسطين على صفة "**دولة غير عضو**" في الأمم المتحدة.

تستمد المقاومة الشعبية شرعيتها، أولاً، من حق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال من مقاومة احتلالها، ومن كافة المواثيق الدولية ومراسيم الأمم المتحدة التي كفلت لهذه الشعوب حقها في رفض الاحتلال والسيطرة على أرضها ومصادرها.

على صعيد الاحتلال الإسرائيلي، فإنه لا يُخفي خشيته من اعتماد هذا الخيار؛ إذ إن قدرته على إسباغ الشرعية على قمع المقاومة السلمية، أضعف من قدرته على مواجهة المقاومة المسلحة؛ فذلك يعني نزع الصفة الأخلاقية والإنسانية عن المواجهة غير المتكافئة التي يستخدم فيها الاحتلال أدوات القمع والقتل ضد الفلسطينيين، وضد الحجر الفلسطيني المجرد.

لم يكن طرح خيار المقاومة الشعبية ذو الطابع السلمي وليد اللحظة؛ إذ كان مطروحاً طيلة المرحلة الماضية؛ وكان أساسيًا في الانتفاضة الأولى عام1987؛ إلاّ أن الزخم الذي حظيت به المقاومة المسلحة إبان انتفاضة الأقصى حشر هذا الخيار في زاوية هامشية، وأضعف فاعلية الدعوة إليه، في ظل أشكال العدوان الإسرائيلي القمعية والعنيفة التي مورست ضد الفلسطينيين صباح مساء.

وفي ظل الجمود الذي تمر به عملية السلام بل وإعلان وفاتها، وتعثر المفاوضات؛ بسبب إصرار قيادة الاحتلال على مواصلة التوسع الاستعماري؛ وبسبب **مواقف الإدارة الأمريكية** خاصة الأخيرة **بإعلان القدس عاصمة لكيان الإحتلال** وربما قريبا هناك مواقف أكثر تطرفا من قبل الإدارة الأمريكية مثل شرعنة الأستيطان وتجميد المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية وممارسة كافة أشكال الضغط على القيادة والشعب الفلسطيني، كان لزامًا على القيادة الفلسطينية اللجوء

إلى خيارات أخرى شعبية ودبلوماسية وسياسيةللتعامل مع هذه لحالة،التي ترافقها سياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على القتل والاغتيالات؛ ومصادرة الأراضي وتسارع الإستيطان وسياسات الإحلال والتهجير القسري وغيرها من الممارسات والسياسات الإحتلالية، وذلك من أجل التأكيد على حق الشعب الفلسطيني للخلاص من الإحتلال وإقامة دولتة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

إن من أساليب المقاومة الشعبية ايضاً **المقاطعة الاقتصادية للاحتلال،** التي تعدّ خطوة مهمة في التأثير على إقتصاد الإحتلال خاصة ان السوق الفلسطيني يعتبر من اكبر الأسواق المستهلكة للمنتجات الإحتلالية بحكم الواقع، ؛ فالشعب الذي يريد مقاومة عدوه مقاومة مستمرة وجادة يبدأ أولًا بالمقاطعة الاقتصادية التي تلحق ضررًا باقتصاد الاحتلال الغاصب، أو تحول دون إفادة العدو اقتصاديًا من أموال ومقدرات ضحيته؛ وتشجع المنتج المحلي الذي يعتبر أحد أركان استمرار المقاومة؛ ما يحتم ضرورة نشر الوعي الوطني الذي يرسخ المسؤولية الفردية والجماعية لدى أبنا هذا الشعب المنكوب؛ لتغليب القيم الوطنية على القيم الاستهلاكية، والتي تتوارى معها مبررات شراء المنتج الإحتلالي. وهنا لا بد أن نتقدم **بالشكر والعرفان على كل القائمين على مقاطعة الإحتلال** إقتصاديا وثقافيا وفي كافة المجالات، **ونثمن عاليا دور المناهضين للتطبيع مع دولة الإحتلال** والى كل الدول والشعوب والشركات والمؤسسات الإقتصادية والثقافية والتعليمية والبحثية التي ترفض التعامل مع منتجات ومؤسسات دولة الإحتلال.

5: التدخلات

البرنامج الإستراتيجي الأول: برنامج دعم الصمود

❖ **الأهداف الاستراتيجية لبرنامج دعم الصمود:**

1. تعزيز منظومة دعم صمود المواطنين في المناطق المهددة.
2. تعزيز الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين في المناطق المهددة مع المؤسسات ذات الاختصاص
3. التمكين الاقتصادي للأسر التي ترأسها نساء في مناطق (ج).
4. تقديم الخدمات الأساسية للتجمعات المهددة في المناطق المسماه "ج".

البرنامج الإستراتيجي الثاني: برنامج تعزيز المقاومة الشعبية السلمية

❖ **الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تعزيز المقاومة الشعبية السلمية.**

1. تعزيز منظومة المقاومة الشعبية السلمية في مناهضة المشروع الاستعماري.
2. تعزيز حالة التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني.
3. تفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بتوفير الحماية للنساء.
4. تعزيز العمل الشعبي التطوعي وتفعيل آليات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية.

البرنامج الإستراتيجي الثالث: برنامج التوثيق والنشر

❖ **الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التوثيق والنشر:**

1. توفير شبكة انذار مبكر للمشاريع الإحتلالية التي تستهدف الأراضي الفلسطينية في المناطق (ج).
2. توفير التقارير اللازمة للمستويات السياسية المختلفة.

3. إعداد الدراسات والبحوث المترتبة على إنتهاكات الإحتلال.
4. رصد وتوثيق ونشر الإنتهاكات.

البرنامج الإستراتيجي الرابع: برنامج الدعم والحماية القانونية

❖ **الأهداف الإستراتيجية الدعم والحماية القانونية:**

1. توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينين.
2. رفع الوعي القانوني في المجتمعات المهددة والمتضررة.
3. الضغط والمناصرة والتشبيك والتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والإقليمية والدولية لتثبيت التواجد والحق الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية.
4. مجابهة مخططات الترحيل العنصري للتجمعات الفلسطينية والمواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات

البرنامج الإستراتيجي الخامس: برنامج التطوير المؤسساتي وبناء القدرات

❖ **الأهداف الإستراتيجية للتطوير المؤسساتي وبناء القدرات:**

1. تطوير أنظمة العمل الداخلية وأتمتتها لخلق بيئة عمل مناسبة.
2. رفد الهيئة بالكوادر البشرية العاملة وتطوير وبناء قدرات الموظفين فيها.

6: الأنشطة الرئيسية

إن أهداف **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان** مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تعزيز صمود المواطنين وتقديم الدعم لهم في وجة السياسات والإجراءات الإحتلالية الإستيطانية، ومجابهة الإعتداءات والإنتهاكات من قبل سلطات الإحتلال وقطعان المستوطنين، وعلية فإن كافة الخدمات والتدخلات التي تقوم بها الهيئة تنصب في هذا السياق حصريا، وأي تدخلات لا تنصب في هذا الهدف لا تدخل ضمن إختصاص الهيئة وطبيعة عملها.

البرنامج الإستراتيجي الأول: برنامج دعم الصمود

1. تعزيز منظومة دعم صمود المواطنين في المناطق المهددة

- **رفع الروح المعنوية لدى المواطنين في المناطق المهددة وتعزيز الثقافة والهوية الفلسطينية**

✓ بث الروح المعنوية لدى المواطنين من خلال التواصل معهم والوقوف على إحتياجاتهم.

✓ تنظيم جولات وزيارات للتجمعات المهددة من قبل المشاريع الإستيطانية والعرضه للإعتداءات.

✓ بناء التحالفات والتنسيق مع المانحين والهيئات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والتجمعات المحلية.

✓ تلسيط الضوء على معاناة التجمعات في المناطق المسماة (ج).

- **تقديم الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الضرورية للتجمعات المهددة**

✓ دعم إنشاء مرافق وخدمات صحية في التجمعات المهددة لا سيما البدوية منها.

✓ دعم مرافق وخدمات تعليمية ولو بالحد الأدنى في التجمعات المهددة.

✓ شق الطرق الزراعية لتسهيل وصول المواطنين وحماية الأراضي في تلك التجمعات.

✓ تقديم مستلزمات حماية اراضي وأشتال زراعية وأعمال حراثة.

✓ تقديم مساعدات اغاثية وطارئة للتجمعات المهددة في الظروف الصعبة.

- **تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للتجمعات المهددة**

✓ ايصال خدمات المياه للتجمعات والأراضي المهددة بالوسائل المتاحة.

✓ ايصال خدمات الإنارة للتجمعات والأراضي المهددة بالوسائل المتاحة.

✓ شق الطرق الترابية المؤدية للتجمعات والأراضي المحيطة بها.

✓ جبر الأضرار وإعادة الإصلاح للمنازل والمنشئات عرضة لإعتداءات الإحتلال وقطعان المستوطنين.

- **دعم مشاريع الموئل والسكن في المناطق المستهدفة من قبل المشروع الإستيطاني**

✓ تقديم الدعم في مجال السكن والغرف الزراعية في الأراضي المهددة من قبل المستوطنات الإحتلالية.

✓ تقديم مستلزمات إيواء من خيم وبركسات للتجمعات المهددة والتجمعات البدوية.

✓ تقديم مستلزمات حماية للمنازل والأراضي المحاذية للمستوطنات الإحتلالية.

- **تعزيز مصادر وسبل كسب العيش للتجمعات المهددة**

✓ تقديم دعم زراعي للأراضي المهددة والمحيطة بالمستعمرات الإحتلالية.

✓ تقديم دعم مشاريع إقتصادية إنتاجية صغيرة الحجم للمواطنين في التجمعات المهددة.

✓ حفر آبار مياة وتشجيع زراعة الدفيئات في الأراضي المهددة.

✓ تقديم دعم ومستلزمات خلال مواسم الحصاد لا سيما ما يعرف بحملات قطف الزيتون.

2.تعزيز الاستجابة السريعة لإحتياجات المواطنين الطارئة في المناطق المهددة.

- **رفع الجهوزية لدى الهيئة لتوفير الإحتياجات الطارئة للتجمعات.**

✓ عمل مسوح تحديد الإحتياجات للتجمعات المهددة.

✓ توفير اطار تنسيق فعال مع التجمعات المهددة لضمان الإستجابة السريعة للمقتضيات.

✓ ضمان مرونة في نظام المشتريات من خلال عطاءات ثابتة مع موردي الخدمات.

- **بناء التحالفات مع الشركاء الفاعلين الوطنيين والدوليين ضمن منظومة دعم الصمود.**

✓ التنسيق والتواصل مع المؤسسات الدولية والإغاثية.

✓ العمل على تفعيل منظومة دعم الصمود كمحور عبر قطاعي.

3. التمكين الاقتصادي للأسر التي ترأسها نساء في مناطق (ج).

- **تصميم برامج دعم إقتصادي للأسر التي ترأسها نساء في المناطق المسماة "ج".**

✓ تنفيذ زيارات ميدانية ومسوح إحتياجات للأسر التي ترأسها نساء لا سيما في المنطقة المسماة (ج).

✓ إدماج منظور النوع الإجتماعي في تدخلات الهيئة لا سيما من خلال محور دعم الصمود.

✓ تنفيذ تدخلات هادفة الى تعزيز المكانة الإقتصادية والمعيشية للمرأة لا سيما المعيلات لأسرهن.

- **بناء التحالفات والتنسيق مع لمؤسسات الدولية والوطنية العاملة في مجال النوع الإجتماعي.**

✓ تنظيم لقاءات وورش عمل مع المؤسسات الوطنية والدولية لعاملة في مجال النوع الإجتماعي.

✓ حشد الجهود مع المؤسسات المعنية لتقديم الدعم الإقتصادي والمعيشي للأسر التي ترأسها نساء في مناطق (ج).

✓ إدماج منظور النوع الإجتماعي في الآليات المتعلقة بالدعم لا سيما آليات الإغاثة الإنسانية وآليات الإستجابة السريعة في منظومة دعم الصمود Resilience.

4.تقديم الخدمات الأساسية للتجمعات المهددة في المناطق المسماه "ج"(بالتنسيق مع جهات الإختصاص)

- **ضمان ايصال الخدمات الأساسية للتجمعات المهددة ولو بالحد الأدنى ضمن الوسائل والإمكانيات المتاحة**

✓ **توفير المياه للتجمعات البدوية المهدده**

○ تحديد الإحتياجات ومناطق الإستهداف.

- تحديد آليات توفير المياه.
- توفير المياه المنقوله الى التجمعات.
- تأهيل خطوط/شبكات مياه قائمة.

✓ **توفير الكهرباء**

- تحديد الإحتياجات ومناطق الإستهداف.
- تحديد آليات ايصال الكهرباء.
- توفير الكهرباء ووحدات الإناره عبر الوسائل والإمكانيات المتاحة.
- تأهيل شبكات قائمة.

✓ **توفير الخدمات الصحية بالتنسيق مع وزراة الصحة**

- تحديد آليات ووسائل تقديم الخدمات الصحية الأساسية للتجمعات.
- توفير العيادات المتنقلة للتجمعات.
- التأمين الصحيالشامل لا سيما للتجمعات البدوية المهددة.

✓ **توفير خدمات التعليم أو وسائل النقل من التجمعات المهددة الى المدارس بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم**

- تحديد آليات توفير التعليم لأبناء التجمعات السكنية و/أو وسائل النقل لأبناء تلك التجمعات من والى المدارس المجاورة.
- إعفاء أبناء التجمعات البدوية من رسوم التعليم المدرسي عبر المراحل المختلفة.
- توفير مستلزمات مدرسية (حقائب ومستلزمات مدرسية) لأبناء التجمعات البدوية والمهددة.

- توفير منح جامعية لأبناء التجمعات البدوية والمهددة .
- إعطاء أولوية التوظيف للخريجين من أبناء التجمعات البدوية والمهددة.
- إنشاء مدارس جديدة او مرافق تعليمية و/أو تأهيل القائم منها وتعيين المعلمين والمعلمات.

- ✓ **توفير خدمات الشؤون الإجتماعية (شبكة الضمان الإجتماعي) بالتنسيق مع الوزارات المختصة.**
  - إجراء المسوحات اللازمة وتحديد المستهدفين لتوفير خدمات الشؤون الإجتماعية للتجمعات المهددة.
  - تحديد حجم ونوع المساعدات وإيصالها.

البرنامج الإستراتيجي الثاني: برنامج تعزيز المقاومة الشعبية السلمية

1. تعزيز منظومة المقاومة الشعبية السلمية في مناهضة المشروع الاستعماري.

- **تقديم الدعم المعنوي واللوجستي للمسيرات الشعبية السلمية المناهضة للإستيطان**

✓ رفع الروح المعنوية لأبناء شعبنا وتعزيز صمودهم وتقديم الدعم لهم في وجة اعتداءات وإجراءات الإحتلال والمستوطنين.

✓ رفع الوعي الوطني إتجاه القضايا الخطيرة والسياسات الإحتلالية المتصاعدة بخصوص الضم والتوسع الإستيطاني.

✓ تقديم الدعم اللوجستي والإعلامي للمسيرات الشعبية السلمية المناهضة للإحتلال.

- **تعزيز حالة المشاركة الجماهيرية والشعبية والرسمية في حالة المقاومة الشعبية السلمية**

✓ بث الرسائل السياسية والوطنية والمعنوية والإعلامية تجاه ما يجري من اعتداءات ممنهجة من قبل جيش الإحتلال وقطعان المستوطنين ضد الأرض والإنسان لفلسطيني.

✓ إشراك الفعاليات الوطنية والشعبية والمؤسسات الحكومية في حالة المقاومة الشعبية السلمية.

✓ تضمين الخطاب الإعلامي والسياسي للوزارات المختلفة قضايا الجدار والإستيطان ومصادرة الأراضي والإعتداءات الممنهجة من قبل جيش الإحتلال وقطعان المستوطنين.

✓ ضرورة تعزيز روح المسؤولية الوطنية إتجاه ما يحدث، والأخذ بعين الإعتبار تخصيص الموارد اللازمة حسب القطاعات الإختصاصية للوزارات لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهددة.

2. تعزيز حالة التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني.

- **تفعيل آليات الإعلام والحشد والمناصرة والتواصل مع الأطر الدولية القانونية والشعبية والرسمية والإعلامية**

✓ تسليط الضوء محليا ودوليا على ممارسات الإحتلال وتفعيل دور الإعلام.

✓ إستقبال فرق التضامن والمتطوعين الدوليين.

✓ التواصل مع المؤسسات الدولية الحقوقية والمنتديات والأطر السياسية والشعبية المختلفة.

✓ تفعيل وسائل الإعلام والترويج عبر وسائل التواصل الإجتماعي وعمل وسم# هاشتاجات #وبوستات بخصوص الإنتهاكات الإحتلالية المستمرة.

3. المطالبة بتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بتوفير الحماية للنساء.

- **تفعيل آليات الضغط والمناصرة من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بحماية النساء أوقات الحروب.**

✓ الحشد والمناصرة بضرورة توفير حماية دولية لشعبنا الفلسطيني.

✓ المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن لا سيما قرار 1325 الخاص بحماية النساء أوقات النزاعات والحروب.

- **تفعيل التواصل والتشبيك مع المؤسسات القانونية والنسوية المحلية والدولية من أجل مناصرة قضايا النساء وتسليط الضوء على عنف الإحتلال الممارس ضدهن**

✓ التنسيق مع المؤسسات النسوية والحقوقية بضرورة تسليط الضوء على العنف الممارس ضد النساء من قبل الإحتلال لإسرائيلي.

✓ تفعيل آليات الإعلام لفضح ممارسات الإحتلال ضد النساء في فلسطين المحتلة.

4. تعزيز العمل الشعبي التطوعي وتفعيل آليات المقاطعة لمنتجات الإحتلال.

- **تفعيل آليات التنسيق والتواصل مع الأطر الشعبية والحقوقية وحركات المقاطعة محليا ودوليا**

✓ التواصل مع مجموعات التضامن الدولية وحركة BDS.

- ✓ التواصل والتنسيق مع القائمين على تنفيذ حملة حراس البيدر.

- **رفع الوعي الوطني تجاه قضايا المقاطعة للمنتجات الإحتلالية بكافة أشكالها**

- ✓ تنظيم اللقاءات الجماهيرية لزيادة وعي المواطنين بضرورة مقاطعة المنتجات لإسرائيلية ولا سيما منتجات المستوطنات.
- ✓ التواصل والتنسيق مع وزارة التعليم والمدارس والجامعات الفلسطينية لعمل ورش توعوية لطلاب حول المقاطعة.
- ✓ توفير المطبوعات والمواد الإعلامية والتوعوية بالخصوص.

البرنامج الإستراتيجي الثالث: برنامج التوثيق والنشر

1. **رفع حالة الوعي الوطني تجاه رصد وتوثيق ممارسات وانتهاكات واعتداءات سلطات الإحتلال والمستوطنين**

- **توفير شبكة انذار مبكر بخصوص المشاريع الإحتلالية التي تستهدف الأراضي الفلسطينية في المناطق المسماه (ج).**

- ✓ تشكيل شبكات رصد وإنذار مبكر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✓ تنظيم ورشات عمل توعوية بخصوص آليات الرصد والإنذار والتوثيق.
- ✓ تقديم دعم لوجستي محدد لأعضاء الشبكة.
- ✓ تقديم حوافز تشجيعية للأعضاء المتميزين والأكثر نشاطاً.

- **تنظيم ورش العمل التوعوية للتجمعات المهددة**

- ✓ االتنسيق والتواصل مع الأطر الشعبية والجماهيرية في التجمعات الفلسطينية.
- ✓ التنسيق مع المجالس المحلية والقروية لا سيما في المناطق المسماه (ج).

2. **إعداد التقارير والبحوث المتعلقة بالإنتهاكات والإعتداءات من قبل سلطات الإحتلال والمستوطنين**

- **توفير التقارير والمعلومات التفصيلية اللازمة لصناع القرار وللمستويات السياسية المختلفة.**

- ✓ إعداد التقارير بخصوص الإنتهاكات الإسرائيلية ومشاريع الإستيطان المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- ✓ توثيق الإنتهاكات زمانياً ومكانياً وتحويلها إلى تقارير دورية أسبوعية شهرية نصف سنوية وسنوية، لإستخدامها كأدلة وبراهين على جرائم الإحتلال.
- ✓ العمل على أن تكون الهيئة المصدر الوطني لتوثيق الإعتداءات والإنتهاكات الإسرائيلية.
- ✓ متابعة قاعدة البيانات الخاصة بتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية وتحديثها.

- **إعداد الدراسات والتقارير والبحوث المترتبة على إنتهاكات الإحتلال وقطعان المستوطنين ضد الأرض والإنسان الفلسطيني.**

- ✓ إعداد دراسات متخصصة توضح خطورة إنتهاكات الإحتلال المتعلقة بالجدار والإستيطان والطرق الإلتفافية.
- ✓ إعداد دراسات وتقارير تفصيلية بخصوص الشركات الإسرائيلية والأجنبية العاملة في المستعمرات والتي تنهب الموارد الطبيعية الفلسطينية.

3. **تعزيز آليات الرصد والتوثيق ونشر الإنتهاكات الإحتلالية.**

- **رصد وتوثيق السياسات والإجراءات والممارسات الإحتلالية وتصنيفها**

- ✓ تحديد المواقع الإستعمارية وتصنيفاتها.
- ✓ إجراء تحديثات حول أنشطة الإحتلال على جدار الضم العنصري من ناحية الأطوال والمساحات.
- ✓ رصد وتوثيق الأوامر العسكرية المختلفة وتحديد أوامر وضع اليد.
- ✓ رصد ومتابعة وتوثيق إخطارات الهدم.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات وطنية للإجراءات الإسرائيلية.

- **رصد ومتابعة مصادر المعلومات والمواقع الإعلامية المختلفة بخصوص السياسات والإجراءات والأوامر الإحتلالية العسكرية**

- ✓ رصد ومتابعة كافة المواقع العبرية والمصادرالإعلامية بكل مايتعلق من إخطارات الهدم، عمليات البناء، مصادرة الأراضي.

- ✓ ترجمة الوثائق والتقارير اللازمة.
- ✓ متابعة كافة المخططات الإستيطانية الصادرة عن بلدية الإحتلال في القدس الغربية أو ما تعرف بالإدارة المدنية للإحتلال والوحدات الإستيطانية في كل مخطط إلى جانب المساحة التي سينفذ عليها المخطط.

البرنامج الإستراتيجي الرابع: برنامج الدعم والحماية القانونية

1.توفير الحماية والدعم القانوني للمواطنين الفلسطينين المتضررين من الإجراءات الإستعمارية وإعتداءات الإحتلال.

- **مواصلة تقديم لدعم القانوني والمرافعات لمواطنين المتضررين من سياسات وإجراءات وانتهاكات سلطات الإحتلال الإستعمارية**

- ✓ متابعة شكاوي المواطنين المتعلقة بإجراءات الإحتلال الإستيطانية وإعتداءات جيش الإحتلال والمستوطنين.
- ✓ مواصلة العمل مع المحامين المتعاقد معهم ومتابعة كافة الملفات والقضايا القانونية المختلفة .
- ✓ توفير مخططات مساحية وهندسية في مختلف القضايا لتعزيز المرافعات القانونية.
- ✓ توفير الخبراء المختصين لدعم المرافعات القانونية حسب الحاجة.
- ✓ المطالبة بضرورة توفير حماية دولية وقانونية لشعبنا الذي يتعرض لكافة الإعتداءات والجرائم الإحتلالية.

- **رصد ومتابعة وتصنيف حالات الإعتداء ومسارات التوسع الإستيطاني**

- ✓ متابعة إعلانات أراضي الدولة الجديدة وتعديل حدود الخط الأزرق.
- ✓ متابعة أوامر الإخلاء التي تصدر بكافة أشكالها "والمناطق العسكرية"، إخلاء من "أراضي دولة"، و"محميات طبيعية"، الأراضي المغلقة، الإخلاء بحجة التدريبات العسكرية.
- ✓ متابعة أوامر الاستملاك لإغراض إستعمارية.

- ✓ متابعة المخططات الإستيطانية (مخططات تنظيم تفصيلي).
- ✓ متابعة أوامر الهدم ووقف العمل والبناء.
- ✓ متابعة ملفات تسريب وتزوير الأراضي.
- ✓ متابعة قضايا التسجيل المجدد للأراضي المهددة بالإستيطان.
- ✓ متابعة تطبيق حدود كواشين الطابو.
- ✓ العمل على إنشاء السجل الوطني لواقع الأراض الفلسطينية.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات قانونية إلكترونية.

2. مجابهة مخططات الترحيل العنصري والقسري للتجمعات الفلسطينية والمواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات.

- **رصد ومتابعة قضايا الترحيل القسري لا سيما في المناطق والتجمعات البدوية**

- ✓ مواكبة مخططات التهجير القسري وتقديم الدعم القانوني ومتابعة المخططات الهيكلية لهذه التجمعات.

- ✓ تحديد المناطق المتضررة من سياسات الترحيل القسري والعمل على حشد الدعم القانوني والحقوقي الدولي لهذه التجمعات.

- **رفع الوعي القانوني للتجمعات المهددة والمتضررة**

- ✓ تنظيم ورش عمل توعوية قانونية للمواطنين في المناطق المهددة.

- ✓ رفع الوعي القانوني للمواطنين في التجمعات المهددة بالترحيل القسري والتجمعات المهددة بالمشاريع الإستيطانية لمجابهة المخططات والعروض المشبوهه من قبل سلطات الإحتلال وقنواتها المختلفة.

- ✓ رفع الوعي القانوني والحس الوطني والأمني لدى المواطنين تجاه قضايا التزوير والتسريب والإستيلاء على الأراضي والممتلكات.
- ✓ رفع الوعي تجاه مجابهة مخططات الترحيل القسري للتجمعات الفلسطينية.

3. تعزيز التواصل والتشبيك مع المؤسسات الدولية والحقوقية

- **تفعيل آليات الضغط والمناصرة والتشبيك والتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والإقليمية والدولية لتثبيت التواجد والحق الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية.**

- ✓ إعداد الدراسات والأبحاث القانونية المتعلقة بالإستيطان وإجراءات وسياسات الإحتلال بالخصوص.
- ✓ التواصل مع المؤسسات القانونية والحقوقية الدولية.
- ✓ ملاحقة الشركات والأفراد المشاركين في أنشطة تجارية وإستثمارية وإستيطانية.
- ✓ المتابعة مع فريق عمل الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

- **تنظيم اللقاءات والندوات وورشات العمل الإقليمية والدولية وتسليط الضوء على الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وللشرعية الدولية من قبل االإحتلال**

- ✓ المشاركة بالندوات واللقاءات الإقليمية والدولية الخاصة بمخالفات القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان.
- ✓ رفد الإطر القانونية الدولية بالتقارير والدراسات المتعلقة بإنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- ✓ عقد الجلسات التشاورية والندوات الإقليمية والدولية بالخصوص.

البرنامج الإستراتيجي الخامس: برنامج التطوير المؤسساتي وبناء القدرات

1. زيادة فاعلية الأداء للهيئة ومأسسة نظام العمل الداخلي

- **تطوير أنظمة العمل الداخلية وأتمتتها لخلق بيئة عمل مناسبة.**

✓ تحديد إحتياجات الإدارات والوحدات بخصوص أنظمة العمل اللازمة.

✓ تنفيذ وتطوير أنظمة العمل والبرامج المؤتمتة وقواعد المعلومات اللازمة.

- **رفد الهيئة بالكوادر البشرية العاملة وتطوير وبناء قدرات الموظفين فيها.**

✓ تنفيذ مسح إحتياجات للإدارات والوحدات المختلفة.

✓ تصميم برامج بناء القدرات والتدريب حسب سياق إختصاص الإدارات المختلفة.

✓ تصميم كتيب تعريفي عن إختصاص الهيئة Induction للموظفين الجدد.

✓ مواصلة رفد الهيئة بالكوادر البشرية والتخصصية والفنية حسب الإحتياج.

✓ تعزيز المعرفة والإطلاع على تجارب الآخرين في مجالات العمل المختلفة.

الفصل الثالث

الإطار الاستشــرافي للخطة

1. المتابعة والتقييم
2. السياسات العامة التي تحكم الخطة:
3. تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT:

1. المتابعة والتقييم

ستعمل **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان** على تطوير نظام الرقابة والتقييم لدى الهيئة وذلك بهدف

تعزيز مهارات الرصد والمتابعة والتقييم وقياس مدى تحقيق مخرجات الخطة على لمدى البعيد، بالإضافة الى متابعة وتقييم التدابير والتدخلات القطاعية **مع الوزارات والمؤسسات** ذات العلاقة في مناهضة المشروع الإستيطاني وتعزيز صمود المواطنين، مما سيساعد في رصد النتائج وإتخاذ التدابير اللازمة أثناء التنفيذ، وسيسهم في تعزيز القدرات الخاصة بمراجعة وتطوير وتعديل الاستراتيجيات في المستقبل بما يتناسب مع الأولويات وحجم التهديدات.

ستعمل الهيئة على تفعيل وحدة المتابعة والتقييم لديها من أجل تنسيق عملية المتابعة والتقييم لاستراتيجية **الهيئة** مع كافة الشركاء والمعنيين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن أجل إعداد تقارير الدورية والسنوية ومن أجل رفد عملية التخطيط الوطني لفترات التخطيط المستقبلية.

في هذا السياق، سيتم العمل على:

1. تعزيز القدرات الفنية للموظفين المعنيين بالرقابة والتقييم.
2. تعزيز القدرات الفنية على إعداد التقارير والأبحاث والدراسات.
3. صياغة مؤشرات وطنية ومؤشرات قياس لها علاقة بتعزيز صمود المواطنين ومجابهة المشروع الإستيطاني.
4. التنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال المتابعة والتقييم.

تأتي أهمية هذه الخطة في سياق:

1. ضرورة إتخاذ خطوات وتدابير إستباقية في مواجهة سياسات الإحتلال خاصة المتعلقة بالهدم والتشريد القسري للقرى والتجمعات الفلسطينية وتقديم مقومات دعم الصمود للمواطنين في تلك المناطق.

2. تسليط الضوء على المشروع الإستيطاني التهويدي الإحلالي وكافة الإنتهاكات التي تمارسها دولة الإحتلال ضد المواطنين وممتلكاتهم، لا سيما في المنطقة المسماة (ج).

3. مجابهة الإستراتيجية الإستعمارية لدولة الإحتلال من خلال فرض بيئة قسرية طاردة للقرى والتجمعات في المنطقة المسماة (ج)، وتسليط الضوء على التكلفة الباهظة التي ستقع على المواطنين لفلسطينين في هذه المناطق.

4. تسليط الضوء على ضرورة تطبيق الآليات والمواثيق الدولية ، لا سيما قرارات مجلس الأمن وإتفاقية جنيف الرابعة وميثاق روما الأساسي.

5. تقديم الدعم الإقتصادي والمعيشي والمعنوي للمواطنين في القرى والتجمعات الواقعة في المنطقة المسماة (ج).

6. تقديم الدعم القانوني للمواطنين عرضة للإعتداءات والإنتهاكات الإحتلالية.

2. السياسات العامة التي تحكم الخطة:

- **السياسة الأولى: الإستباقية Preventive Measures**

الإنتقال من منهجية ردة الفعل الى المبادرة والعمل الإستباقي

لطاما إقتصر عمل الهيئة بشكل عام على ردة الفعل تجاه ما يجري من أحداث وإنتهاكات وإعتداءات من قبل سلطات الإحتلال وقطعان المستوطنين وذلك نظرا لظروف موضوعية كانت تحكم عمل الهيئة منها الإمكانيات المحدودة من موارد وكوادر لازمة، وايضا لغياب خطة عمل شاملة ترسم معالم الطريق وتحدد التدخلات بنظرة ممنهجة وإستراتيجية.

حان الأوان لتغيير نمط العمل من ردة الفعل الى العمل الإستباقي نظرا لخطورة المرحلة وتعاظم الإنتهاكات والإعتداءات على المواطن الفلسطيني وممتلكاتة ووجوده على هذه الأرض لا سيما في ظل وجود إستراتيجية لدى سلطات الإحتلال تتمثل بتكريس واقع الإستعمار وبما يشمل وجود مخططات إستعمارية خطيرة تستهدف لوجود الفلسطيني ويستهدف الحلم الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بما يشمل ذلك سياسات الهدم والتشريد القسري للقرى والتجمعات الفلسطينية لا سيما في المنطقة المسماة (ج).

- **السياسة الثانية: سرعة التنفيذ Efficiency & Flexibility**

عند الحديث عن ضرورة القيام بتدخلات وإجراءات على أرض الواقع لمجابهة المشروع الإستعماري الإحتلالي ، بما يشمل تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على أرضهم، فلا بد أن يتم ذلك على وجة السرعة وبعيدا عن البيروقراطية والإجراءات المضنية التي تستنزف الجهد والوقت ولكن بما يضمن التقيد بالأسس والمبادىء المالية والإدارية المعمول بها.

ان التأخير في القيام بالتدخلات اللازمة سينعكس سلبا على تحقيق الهدف المنشود وذلك لأن الإحتلال يسعى وبسرعة فائقة الى تكريس وقائع جديدة على الأرض ولن يعطي الوقت اللازم لمجابهة هذه السياسات والإجراءات الإستعمارية التي تسير بوتيرة عالية.

- **السياسة الثالثة: أقل التكاليف Minimal Cost**

تعتمد الهيئة مبدأ أقل التكاليف في منهجية عملها ومن خلال تنفيذ الأنشطة والتدخلات اللازمة بما فيها الدعم المقدم ضمن إطار تعزيز الصمود.

ان مبدأ اقل التكاليف يعتبر أحد التوجهات الرئيسية التي تحكم عمل الهيئة وذلك نظراً لشح الموارد من جهة، وايضا بسبب ان معظم التدخلات والأنشطة يتم تنفيذها بالإعتماد على كادر الهيئة وضمن الإمكانيات اللوجستية المتاحة للهيئة وعلى مبدأ تعظيم الإستفادة من الموارد لمالية المتاحة بالحد الأقصى.

- **السياسة الرابعة: قبول مبدأ المخاطرة Assuming the Risk**

أن طبيعة عمل ونطاق إختصاص هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، وطبيعة التدخلات والأنشطة، والسياق العام التي يتم فيه تفيذ هذه الأنشطة والتدخلات تتسم بطابع فريد ومييز عن أي قطاع آخر.

ان مجابهة المشروع الإستعماري الإحتلالي ، ومجابهة الإنتهاكات والإعتداءات الجسيمة الناجمة عن هذا المشروع، بما فيها تعزيز صمود المواطنين في القرى والتجمعات المهددة، وايصال الخدمات والدعم اللازم في هذه المناطق، وما ينجم عنه من ردة فعل عنيفة من قبل سلطات الإحتلال بما فيها إعتداءات جسدية وهدم وتخريب ومصادرة وإعاقة عمل كل ذلك يستلزم العمل ضمن منظومة قبول مبدأ المخاطرة، خاصة ان الإحتلال وضمن منظومتة السياسية والتشريعية يلجأ الى وسائل عدة لتنفيذ أجندتة الإستعمارية بما فيها نظام التراخيص المزعوم والقوانين والأوامر العسكرية الإحتلالية التي تعيق اي تدخلات خاصة في المنطقة المسماة (ج). وعلية لابد من العمل بحزم

وسرعة وفي نطاق قبول مبدأ المخاطرة وإدراكاً لحقيقة ان بعض المشاريع وإعادة البناء قد تكون عرضة للهدم والتخريب من قبل سلطات الإحتلال والمستعمرين الذين يعملون كمقاولي هدم وتخريب في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- **السياسة الخامسة: إعادة البناء وجبر الأضرار في كل مرة Re-building and Reparation of Damages**

إن مجابهة سياسات الهدم والتخريب للمتلكات الفلسطينية بما فيها المنازل والخدمات الأساسية والإجتماعية في القرى والتجمعات الفلسطينية تسلتزم منا إعادة البناء وجبر الأضرار بصورة مستمرة دون ملل أو كلل.

ان دعم صمود المواطنين وتثبيتهم على أراضيهم وفي قراهم وتجمعاتهم المهددة يستلزم إعادة بناء ما يتم هدمة من قبل سلطات الإحتلال ويستلزم جبر الأضرار وبصورة سريعة من أجل ضمان عدم إخلاء القرى والتجمعات من ساكنيها وتفويت الفرصة على الإحتلال لفرض بيئة قسرية طاردة للمواطنين من أراضيهم وقراهم وتجمعاتهم لا سيما المنطقة المسماة (ج).

- **السياسة السادسة: تقديم الدعم ولو بالحد الأدنى Within Available Resources**

تعتمد الهيئة مبدأ تقديم الدعم ولو بالحد الأدنى وضمن الإمكانيات المتاحة وعدم النكوص عن تقديم الخدمات وتنفيذ التدخلات بغض النظر عن حجم ونطاق الخدمة أو التدخل وذلك لإبقاء جذوة التواصل مع المواطنين في المناطق المهددة وتقديم ما يمكن تقديمه من دعم لتعزيز صمود المواطنين.

- **تقديم الدعم وايصال الخدمات الأساسية على قاعدة البدائل المتاحة Alternatives**

تعتمد الهيئة سياسة البدائل عند تقديم الخدمات اللازمة والتدخلات المطلوبة للقرى والتجمعات والاراضي المهددة.

فمثلا عند الحديث عن ايصال المياه للأراضي او التجمعات المهدده، تقوم الهيئة بايصال هذه الخدمة ضمن الإمكانيات والوسائل المتاحة نظرا لقيود الإحتلال، فان كان بالامكان عمل شبكة مياه فكان به، ولو تعذر يتم ايصال المياه بأي وسيلة ولو كانت من خلال خط مياه بلاستيكي. وهذا ينطبق على باقي التدخلات والخدمات التي تقوم بها الهيئة لكي لا نكون مكتوفي الأيدي ورهن القيود الإحتلالية المفروضه.

3. تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT:

انطلق العمل لإنجاز **استراتيجية هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**، من خلال محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة والتي أتت ضمن ثلاثة أسئلة في سياقها الاستراتيجي:

1- **أين نحن الآن؟** أو ما يمكن تسميته بتحليل الواقع/ استنادا إلى ادوات التحليل المستخدمة في الوثائق الاستراتيجية كتحليل مواطن الضعف والقوة والتي تحدد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية وكذلك نقاط الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.

2- **أين نريد الوصول؟ وللوصل إلى إجابة هذا السؤال كان لا بد من الوقوف على** بيانات الرؤية والرسالة وكذلك للاهداف والسياسات على المستوى الاستراتيجي، وتحديد مؤشرات القياس على مستوى الاهداف الاستراتيجية والسياسات للتاكد من اننا وصلنا الى حيث نريد الوصول.

3- **وأخيراً، ما هي الطريقة الأنجع للوصول؟** وبهذا السؤال، نكون قد وضعنا يدنا على التدخلات المنهجية التي من خلالها سنحاول تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها مسبقاً، وتعديلها والتطوير عليها خلال هذه المرحلة.

ان تحديد التهديدات والفجوات (التحليل الداخلي والخارجي لبيئة الهيئة) قد مثل المدخل لتحديد نقاط الضعف الموجودة والتي قد تعزز وجود هذه التهديدات او تعزز من تصاعدها، وهو الامر الذي ساعد في تحديد التدخلات المطلوب انجازها خلال فترة الوثيقة الاستراتيجية.

تحليل نقاط الضعف والقوة

- **نقاط الضعف**

✓ غياب وعاء أو إطار وطني جامع ومشترك للتدخلات في المنطقة المسماة ج.

✓ الإعتماد في المجمل على ردات الفعل وغياب إستراتيجية عمل إستباقية لمجابهة المشروع الإستيطاني والتهويدي.

✓ ضعف الإمكانيات وقلة الموارد.

✓ ضخامة الإحتياجات والأولويات للمنطقة المساة ج.

✓ ضعف التنسيق مع المؤسسات الدولية وغياب التمويل الخارجي لتدخلات الهيئة.

✓ قلة الكادر وضعف الإمكانيات اللوجستية.

- **نقاط القوة**

✓ الدعم الذي تولية القيادة الفلسطينية لجهود الهيئة.

✓ الإلتفاف الجماهيري والشعبي وأدوات المقاومة الشعبية والجماهيرية.

✓ المتضامنين الدوليين وحملات المقاطعة ومناهضة التطبيع.

✓ وجود بعض الشركاء الدوليين العاملين في المنطقة المسماة ج.

✓ المواقف الدولية وخاصة مواقف الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية.

✓ النجاحات المتحققة (الخان الأحمر نموذجا).

✓ وجود فعاليات مقاومة شعبية منتظمة في الكثير من المواقع المهددة.

✓ وجود خطط إستراتيجية وخطط دعم صمود.

- **التهديدات**

✓ انحياز االإدارات الأمريكية الأعمى والسافر لصالح إسرائيل في المحافل الدولية وخصوصا في الأمم المتحدة.

- ✓ مواقف الإدراة الأمريكية الحالية (ترامب) المتطرفة والخارجة عن سياق المنطق وسياق الشرعية والقانون الدولي- **صفقة القرن**.
- ✓ طبيعة الحكومات الإسرائيلية ذات الصبغة العنصرية والمتطرفة.
- ✓ أدوات حكومة دولة الإحتلال التشريعية والتنفيذية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من منظومة الإستعمار الممنهج.
- ✓ التحول الملحوظ في فكر وممارسة المجتمع الإسرائيلي الذي يميل الى العنصرية والتطرف بشكل ملحوظ.
- ✓ الإنقسام الداخلي الفلسطيني وما يفرزة من تعقيدات ومحدودية العمل على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.
- ✓ محدودية عمل المنظمات التنموية الدولية في المناطق المصنفة جيم وفرض إسرائيل إجراءاتها ومعاييرها للعمل في هذه المناطق.
- ✓ ضعف الموقف لدولي بشكل عام من خلال الهيمنة الأمريكية على محافل العمل الديبلوماسي والقانوني الدولي.
- ✓ الأحوال الإقتصادية والمعيشية الصعبة للقرى والتجمعات الفلسطينية على كامل المنطقة المسماة "ج" والبيئة القسرية الطاردة التي يفرضها الإحتلال.

- **الفرص**

- ✓ عدالة القضية الفلسطينية وإنسجامها مع متطلبات الشرعية الدولية والقانون الدولي.
- ✓ المواقف الدولية التي ما زالت رافضة لشرعنة الإحتلال والإنسياق مع ما تحاول الإداراة الأمريكية فرضة.
- ✓ تنامي الإلتفاف الشعبي والجماهيري حول قرارات القيادة الفلسطينية بضرورة التصدي للإجراءات الإستعمارية ولإنتهاكات التي تمارسها دولة الإحتلال وقطعان المستعمرين.

- ✓ تزايد إهتمام ووعي المؤسسات الوطنية بضرورة اتخاذ خطوات إستباقية في مجابهة المشروع الإستعماري ودعم مقومات صمود المواطنين.
- ✓ إيجاد آليات وأطر تنسيقية مع المؤسسات الدولية والمانحة العاملة في المنطقة المسماة "ج".